



الأبعاد الاقتصادية لظاهرة الفساد الإداري وتأثيرها على مسيرة التنمية

المستدامة مع التطبيق على مصر¹

د. محمد فوزي الخولي²

نيابة التعليم العالي

ملخص البحث

استهدف البحث الوقوف على الأبعاد الاقتصادية لظاهرة الفساد الإداري، وتأثيراتها المختلفة على مسيرة التنمية المستدامة، مع التطبيق على حالة مصر، وقد تناول مفهوم الفساد الإداري وعناصره، وأشكاله المختلفة، وتأثيراته السلبية، مع التركيز على الأسباب والآثار الاقتصادية، مع عرض آليات وأدوات مواجهته كأطار نظري للدراسة، ثم تناول البحث الأسباب والنتائج التي أدت إليها هذه الظاهرة على مسيرة التنمية المستدامة في مصر، واقترح وسائل مواجهة هذه الظاهرة، من أجل انطلاق مسيرة التنمية المستهدفة، مع التركيز على الوسائل والأدوات الاقتصادية والتي من أهمها: أ- معالجة ظاهرة اقتصاد الظل (الاقتصاد الخفي)، وترشيد الأداء الاقتصادي للجهاز الإداري ب- التحول نحو موازنة البرامج والأداء، والحكومة الإلكترونية ج- تطبيق معدلات أداء لوظيفة العامة، والتنسيق بين الأجهزة الرقابية من أجل تجميع جهودها، نحو مواجهة الفساد. د- تحفيز ريادة الأعمال، ودعم اتجاه الشمول المالي، وإصلاح وإعادة هيكلة المشروعات العامة

الكلمات المفتاحية: الآثار الاقتصادية - الفساد الإداري - التنمية المستدامة - الأجهزة الرقابية - الجهاز الإداري

1- المقدمة

إن الفساد الإداري قديم قدم الحكومات (Gautam, 2010) وبعض الأدبيات تعتبر مصطلح الفساد مرادفاً للفساد الإداري، أو ناجماً عنه، ذلك لكون جميع أنواع الفساد داخل الدولة سواء الفساد الاقتصادي أو السياسي، منبعها خلل في أداء الجهاز الإداري للدولة بصفة عامة، وأداء الموظف العام لواجباته بصفة خاصة، في إطار السلطة الوظيفية المخصصة له (Ari, 2007)، ويرى البعض أن الفساد السياسي هو الأب الشرعي للفساد الإداري (عقيل، 2008).

ويلاحظ الاختلاف في تفسير ومعالجة ظاهرة الفساد من مجتمع لآخر، لاختلاف الثقافات والقيم السائدة، التي تنبع من المعتقدات والتقاليد والقيم المتوارثة، والتي تؤثر تأثيرات مختلفة بعضها سياسي يتعلق بنظام الحكم في الدولة، وبعضها اقتصادي يتعلق بالجوانب المالية والتجارية والباقي اجتماعي يتعلق بطبيعة العلاقة بين أفراد المجتمع وطبقاته (محمود، 1993).

¹ تم تقديم البحث في 2019/3/24 وتم قبوله للنشر في 2019/4/16

² مستشار بهيئة النيابة الإدارية ورئيس نيابة التعليم العالي (fawsym@yahoo.com)

ولا شك أن ظاهرة الفساد الإداري تمثل الخطر الأول والمعوق الأكبر الذي يؤثر سلباً على مسيرة التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة، بل وتعمل دائماً على وضع حجر عثرة في طريق أي تنمية اقتصادية، وكان من العلامات البارزة على خطورة الفساد على مسيرة التنمية الاقتصادية، تقرير البنك الدولي الصادر عام 1989، بعنوان (إفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى النمو المستدام)، الذي وضع مشكلة الفساد على رأس المشكلات التنموية في القارة السمراء (أبو العز، 2015)، التي تنتمي إليها ج.م.ع، مما نبه الدول إلى خطورة تلك القضية على أي مسيرة تنمية.

ونظراً لنقص الوعي بأهمية الأبعاد الاقتصادية لظاهرة الفساد الإداري داخل المجتمع المصري، وخطورة ذلك على مسيرة التنمية المستدامة، ولعدم وجود سياسة عامة واضحة ومحددة لمكافحة الفساد، وإدارة استراتيجية مقنعة لمواجهة تلك المشكلة، رأينا أن نحاول المساهمة في التنبيه لخطورة هذا الوضع المتردي، واقتراح آليات وأساليب عملية واضحة؛ تعوض افتقاد مصر لاستراتيجية مكتوبة في هذا الشأن، وبما يكفل تعظيم العائد والأثر المجتمعي، ومكافحة الفساد الإداري، بقواعد مكتوبة ومحددة تنطلق منها أي استراتيجية مدروسة (Pietro, 2017).

2- مشكلة الدراسة

على الرغم من انتهاج مصر لسياسات متعددة للإصلاح الاقتصادي منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، إلا أن الملاحظ أن هذه السياسات لم تؤد في مجملها إلى النتائج المبتغاة منها، سواء بالنسبة لمعدلات النمو أو توزيع ثماره، ويرى الباحث والعديد من رجال الاقتصاد أن السبب الرئيس هو تغلغل الفساد داخل الجهاز الإداري للدولة، المنوط به القيام بالجوانب الرئيسة والهامة في تحقيق التنمية المستدامة، ولما ثبت وجود علاقة عكسية بين الفساد الإداري والتنمية المستدامة، فإن القضاء على الفساد الإداري أو الحد منه، يزيد من فاعلية سياسات التنمية ويرفع كفاءتها.

3- أهداف الدراسة

وضع حد لتأثير الفساد الإداري، على مسيرة التنمية المستدامة، وخطة الإصلاح الاقتصادي، بعد تحديد الآليات التي يؤثر من خلالها الفساد الإداري سلباً على مسيرة التنمية، باعتبار أن التنمية المستدامة تعد الهدف القومي الأول لمصر في الفترة الحالية، مع محاولة الإسهام في التوصل إلى نظام رقابي كفاء وفعال، يعمل على ضبط إيقاع أداء الجهاز الإداري، ومواجهة أي خلل يحدث داخله بشكل تلقائي. ومن ثم يحاول الباحث توضيح شكل المنظومة الرقابية التي يجب أن تعمل داخل نطاق المجتمع الإداري المصري؛ بهدف تطوير أدائه، ورفع معدلات الإنتاجية للعاملين داخله، والتصدي لقضية الفساد الإداري، التي تغلغلت وتمكنت من خريطة المجتمع الإداري.

4- أهمية الدراسة

يستمد البحث أهميته من أهمية مبدأ محاربة الفساد الإداري، كمبدأ دولي تتبناه أغلب دول العالم، علاوة على أنه مقدمة للإصلاح الإداري، ولنجاح الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، علاوة على أن

الجوانب الاقتصادية للفساد الإداري لم تحظ بعناية بحثية كافية، ولكون انتشار الفساد الإداري يتسبب في إبطاء عملية التنمية الاقتصادية، واستئثار البعض بثمارها دون باقي فئات المجتمع. ومن هنا يترتب على التركيز على الاعتبارات الاقتصادية والمالية رفع كفاءة أداء الجهاز الإداري، وآثار لا يمكن تجاهلها؛ للمساهمة في رفع أداء الاقتصاد القومي، وتحقيق التنمية المستهدفة.

5- حدود الدراسة

يقتصر البحث على دراسة ظاهرة الفساد الإداري دون باقي أشكال الفساد، والتركيز على أبعادها الاقتصادية والمالية السلبية على مسيرة التنمية المستدامة؛ لاقتراح أساليب مواجهتها وتحجيمها، مع الإشارة فقط للآثار غير الاقتصادية لتلك الظاهرة على مسيرة التنمية، وأيضاً أساليب التصدي لها.

6- الدراسات السابقة

نظراً للتغيرات الحديثة التي أحدثتها الثورات العربية، ظهرت قضية الفساد عموماً والفساد الإداري بصفة خاصة، على الساحة كأهم معوق أمام أي تقدم اقتصادي، تسعى إليه تلك الدول، وباتت الدراسات التي تناولت موضوع الفساد الإداري، وتقديم حلول عملية له محدودة، بالرغم من تناول العديد من الدراسات الاقتصادية البحث حول قضية الفساد منفردة، وقضية تطوير الأداء الاقتصادي، ومن ضمن هذه الدراسات: استهدفت دراسة عبد الرحمن اللطيف⁽¹⁾، عام 2012 معرفة الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري، مع الإشارة إلى موقف الإسلام من تلك الظاهرة، والوقوف على بعض الجهود المبذولة للحد من هذه الظاهرة السلبية. ومن أهم نتائج الدراسة: عرض الوسائل التي توصل إليها البحث لمحاربة ظاهرة الفساد والحد منها، وعلاقتها بظاهرة الإرهاب.

بينما دراسة سوسن الجبوري في ذات العام⁽²⁾، بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة القادسية، استهدفت تشخيص وتوضيح ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وتحديد مسبباتها بشكل واضح في العراق، والوقوف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى تحديد السبل والخطوات الناجحة؛ للحد منها، ومعالجتها بأسرع وقت ممكن..

أما دراسة ابتهاج داوود عام 2013³، استهدفت تحديد مفهوم الفساد الإداري وأشكاله، وآثاره السياسية والاقتصادية، مع التركيز على الفساد الإداري في دولة العراق. ومن أهم نتائج الدراسة: تحديد آليات مكافحة الفساد الإداري في دولة العراق.

ومؤخراً دراسة أحمد اسماعيل عام 2016⁽⁴⁾، توصلت إلى أن أشهر أشكال الفساد الإداري هي الرشوة، التي تقضي على قيمتي الحرية والمساواة معاً، التي دافعت من أجلهما أغلب الثورات الإنسانية والمذاهب

1 د عبد الرحمن اللطيف، الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري، نقلاً عن سوزان اكرمان استاذ الاقتصاد في جامعة بيل الأمريكية، في كتابها " الفساد والحكم: الأسباب والعواقب والإصلاح" المترجم إلى 13 لغة منها اللغة العربية، 2012.

2 سوسن الجبوري، الفساد الإداري والمالي وأهم آثاره الاقتصادية في العراق، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الواحد والعشرين، السنة السابعة، 2012.

3 د ابتهاج داوود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة لتجربة العراق في الفساد، مجلة دراسات دولية، عدد 48، 2013

الفكرية، وأن التعيينات الإدارية دون المستوى الفكرى المطلوب، والكفاءات الضعيفة، كانت من أجل خدمة كارثة التوريث الوظيفى، وأن الرشوة أصبحت الحل الوحيد لقضاء المصالح، في حالة عدم وجود وساطة أو محسوبة، وأن الفساد لم يترك أنشط الجهات الرقابية في مصر، وهى هيئة الرقابة الإدارية، المنوط بها مراقبة كافة الجهات والهيئات الإدارية في مصر، كما انتهت لوجوب إعلان وتنفيذ سياسة عامة مكتوبة؛ لمكافحة الفساد الإدارى في مصر، خلال مدة قصيرة، مع دمج موضوعات مكافحة الفساد ضمن المقررات الدراسية المقررة على جميع المراحل التعليمية، بدء من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية، لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

7- منهج الدراسة

يقوم منهج البحث على توظيف المنهج الوصفى التحليلى فى الوقوف على معالم الأوضاع المحددة لها، وعلى استخدام المنهج الاستقرائى فى متابعة تطور أداء الجهاز الإدارى؛ للعمل على إصلاحه ومعالجة أوجه الخلل الحادثة؛ فيه بأسلوب منهجى عملى، فضلاً عن إتباع المنهج الاستنباطى فى إستخلاص قواعد وضوابط محددة؛ لضمان كشف الفساد داخل الجهاز الإدارى بشكل تلقائى، بما يحقق الغايات المنشودة من عملية التنمية الاقتصادية.

8- خطة الدراسة

ونرى تصنيف بحثنا المائل إلى قسمين، الأول يتعلق بالإطار النظرى للدراسة، ونعرض فيه تعريف ظاهرة الفساد الإدارى، وعناصر الفساد وتصنيفاته المختلفة، وأسبابه الاقتصادية وغير الاقتصادية. بينما يناقش القسم الثانى الإطار التطبيقى لتلك الظاهرة على مصر، وتأثيراتها السلبية على مسيرة التنمية المستدامة، من خلال استعراض أبعاد وتداعيات تلك الظاهرة الخاصة بمصر وآليات مواجهتها.

9- الإطار النظرى للدراسة

1-9 الفساد الإدارى والتنمية المستدامة

تعتبر ظاهرة الفساد بشكل عام ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، ذات جذور عميقة، تأخذ أبعاداً واسعة، تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، ومن مؤسسة إلى أخرى، وقد أهتم بها الباحثون فى مختلف التخصصات، كالاقتصاد والمالية العامة والقانون والإدارة، وغيرها من العلوم، بل والمنظمات العالمية، حتى لا يكاد يخلو مجتمع من الحديث عنها، (Grout، 1995)، لما لها من آثار سلبية مجتمعية فى غاية الخطورة.

(4) د أحمد اسماعيل، السياسة العامة لمكافحة الفساد الإدارى فى مصر بعد ثورة 25 يناير - مدخل للإصلاح الإدارى، القاهرة: مجلة مصر المعاصرة، يوليو 2016.

وإذا كان للفساد تقسيمات متعددة ومتشعبة (سياسي، اجتماعي، أخلاقي.....)، فإننا نتناول فقط الفساد الإداري، ولتفصيل الحديث عن تعريف ووصف هذه الظاهرة، وتصنيفاتها وأسبابها وآثارها ووسائل مكافحتها، نقسم هذا القسم إلى العناصر التالية:

- التعريف بظاهرة الفساد الإداري والتنمية المستدامة.
- عناصر وتصنيفات الفساد الإداري.
- أسباب الفساد الإداري.
- آثار الفساد الإداري ووسائل مكافحته.

9-1-1 التعريف بظاهرة الفساد الإداري والتنمية المستدامة

التعريف بظاهرة الفساد الإداري

الفساد في المعنى العام هو نقيض الصلاح، ويعنى مخالفة المصلحة المعتبرة (سالمان، 2016)، وفي الفكر الإسلامي المستمد من قوله تعالى على لسان نبيه شعيب عليه السلام، إذ يخاطب قومه (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها) (الأعراف، 85) فجعل الإفساد في مقابلة الإصلاح، ونهى عنه، فينبى عليه أن ما ينافي الصلاح مما يتعلق بأمور الدين أو الدنيا فهو فساد، ومن ثم تعددت صوره واختلفت أمماته، ومن الإفساد في الأرض الغش وإفساد الأنظمة كالفتن، ومن صوره المتعددة التفجيرات وترويج المخدرات، ومنه إزالة الأشياء النافعة، كالحرق والقتل (شومان، 2018).

والفساد الإداري سلوك بيروقراطي منحرف، يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية، وبدون وجه حق، ومع عدم الالتزام المتعمد بمبدأ تنحية المصالح الشخصية جانباً، عند اتخاذ القرارات الإدارية (Kikeri, 1999)، وإساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين، بهدف تحقيق مصالح شخصية، على حساب المصالح العامة، ومنه إصدار قرارات لتحقيق مصالح شخصية والتربح (وزارة التنمية، 2008) كما عرفه البعض بأنه استغلال الوظيفة العامة؛ لتحقيق منافع شخصية وجماعية، بشكل مناف للشرعية والأنظمة الرسمية، بدافع شخصي، أو نتيجة الضغوط الخارجية (المهايني، 2009).

وعرف صندوق النقد الدولي الفساد بأنه " علاقة الأيدي الطويلة والخفية المتعمدة، التي تهدف إلى كسب الفوائد والأرباح، بصورة غير مشروعة قانوناً "، ويوجد ثلاثة جوانب للهيكل المؤسسي تعد الأكثر أهمية في خلق فرص الفساد هي: القوة الاحتكارية لبعض الموظفين، في توفير سلعة أو خدمة معينة غير متوافرة عند غيره، والسلطة التقديرية الممنوحة لبعض العاملين؛ مما يتسبب في تكييف بعض القواعد القانونية حسب الهوى؛ لتحقيق منافع خاصة. وأخيراً عدم توافر نظام للشفافية والمسائلة داخل الوحدة الإدارية، ومن هنا وضع Klitgaard معادلة للفساد هي:

الفساد = الإحتكار + السلطة (حرية التصرف) + غياب الشفافية والمسائلة (أبو العز، 2015) ولا يشترط في المكاسب الخاصة التي يتلمسها الفاسد، أن تكون لمصلحته هو الشخصية، بل قد تكون لأحد معارفه، أو عائلته، أو حزبه (Ramirez; Miguel, 1998).

كما يعرف الفساد الإدارى بأنه، الانحراف عن تطبيق مقتضيات الوظيفة العامة، على نحو يخل بحقوق جملة المواطنين، بصفة عامة، تكاسلا عن أدائها، أو لغرض الانتفاع واستغلال الموقع الوظيفى، سواء كان موقعا قياديا أو غير قيادى (اسماعيل، 2012)، وقد عرفه البنك الدولى أنه استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية (WB,1996).

ومن هنا يتضح من التعريفات السابقة أن الفساد الإدارى له جانبين: الأول مخالفة القانون والقواعد والتعليمات والأعراف العامة والثاني إساءة استغلال المنصب العام، وهو بالضرورة يلحق ضررا بالمصلحة العامة (عبد الرحمن، 2016).

ونلاحظ أن الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، رغم أنها وضعت لمحاربة الفساد بشكل عام، وليس الفساد الإدارى على وجه الخصوص، إلا أنه باستعراض مواد الاتفاقية، نجد أغلبها تناولت فساد الموظف العام والقطاع العام وإدارة الأموال العامة، بينما مادة وحيدة فقط، هى التي تناولت فساد القطاع الخاص، وربطته أيضا بفساد التراخيص والإجراءات الإدارية، بما نستطيع منه أن نصل إلى أن الفساد الاقتصادى، ما هو إلا متغير تابع للفساد الإدارى (الأمم المتحدة، م 6-12)، ومن هنا تحليلنا للفساد الإدارى، يعد تحليلا ماليا اقتصاديا في المقام الأول.

ولا يشترط في الفعل الذى يشكل فسادا أن يكون مجرما قانونا، أو يمكن إثباته، فمن الأفعال ما لا يجرمه القانون، ولكنه يعد فسادا، مثل إساءة استغلال السلطة الممنوحة للموظف (ساهر، دخول 2019/2/22)، ومثال ذلك القرارات الإدارية المزاجية التي لا تتقيد بالقوانين والأنظمة (حشيش، 1977) معتمدة على السلطة التقديرية الممنوحة لمصدر القرار، ويكون الهدف منها مجاملة البعض على حساب البعض الآخر.

مفهوم التنمية المستدامة

المفهوم الموسع للتنمية، يشمل أبعادا متنوعة، إلى جانب البعد الاقتصادى، لكون عملية التنمية تتضمن تحرير الفرد من القهر والاستغلال وتقييد الحرية، كما تشتمل على تحرير المجتمع من تبعيات الاعتماد على الخارج، لتخفيض قيود التبعية (العيسوى، 2003)، ومن هنا كان تحقيق المفهوم المتطور للتنمية الاقتصادية، يعنى شمول عمليات التغيير والتطوير الجوانب المجتمعية المختلفة بجانب الأبعاد الاقتصادية (Strange and Bayley, 2008)، وهو ما يطلق عليه اصطلاح التنمية الشاملة.

والتنمية المستدامة تعنى بالإضافة لمفهوم التنمية الشاملة السابق، نمط جديد للتنمية يفى باحتياجات الحاضر، دون المجازفة بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها (الكبيسى وآخرون، 2015)، وهو مفهوم أكثر اتساعا ظهر منذ ثمانينات القرن الماضى، حيث لا يهتم بارتفاع مستوى معيشة الأجيال الحاضرة

فقط، بل وأيضا الأجيال المستقبلية، من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة، وتجنب سوء استغلالها، وعدم إهدار حق الأجيال القادمة في الاستفادة منها، إلى جانب المحافظة على البيئة من التلوث (عجمية وآخرون، 2011).

9-1-2 عناصر وتصنيفات الفساد الإداري

عناصر الفساد الإداري

إن الفساد بصفة عامة له عناصر وأركان يرتكز عليها، والفساد الإداري بصفة خاصة، له عدة عناصر أساسية:

تبدأ أولاً: بسلوك غير سوى، مخالف للقانون واللوائح والتعليمات والأخلاق. وثانياً: فاعل، وهو الموظف العام بمفهومه الشامل. وثالثاً: هدف يسعى إليه، وهو تحقيق مصلحة خاصة مادية، أو معنوية، للموظف مرتكب السلوك غير السوي أو ذويه، على حساب المصلحة العامة. وأخيراً: خطر الفساد، وهو الإضرار بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية أو الثقافية للمجتمع (البشرى، 2007) ولتفصيل ذلك:

— **سلوك غير سوى:** نلاحظ أنه ربما يكون ذلك السلوك محظور بنص دستوري، أو قانوني، أو لائحي، أو مجرد تعليمات داخلية، وربما أيضا يكون غير مجرم قانوناً، ولكن تأباه قواعد الأخلاق، والفطر السليمة، وقواعد العدالة والقانون الطبيعي؛ ولذلك يعد أيضا فساداً من هذا الجانب.

— **الفاعل موظف عام:** يعني أن واقعة الفساد إذا ارتكبت من أحد أشخاص القانون الخاص، سواء طبيعي أو معنوي، لا تشكل واقعة فساد إداري، وإنما يجب لاعتبارها كذلك، أن ترتكب من موظف عام، وهو بمفهوم الفقه كل من يعمل في وظيفة دائمة، في خدمة مرفق عام، تديره الدولة، أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى، عن طريق الاستغلال المباشر (بدر، 2004)، كما عرفته محكمة القضاء الإداري في أحد أحكامها أنه (الموظف العمومي، هو الذي يعهد إليه بعمل دائم، في خدمة مرفق عام، تديره الدولة، أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى، عن طريق شغله منصباً، يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق) (بدر، 2004).

— **الهدف:** هدف الموظف العام صاحب السلوك غير السوي، تحقيق مصلحة خاصة له أو أحد ذويه أو معارفه، سواء مصلحة مادية كطلب رشوة، أو معنوية كتعيين قريب له في وظيفة عامة، وبالتالي ارتكاب ذلك السلوك يتعارض مع المصلحة العامة، التي من المفترض أنها الأصل، الذي يسعى إليه الموظف العام

— **الأثر الناتج عن واقعة الفساد:** هو خطر الفساد المتمثل في الإضرار بالمصالح الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية للمجتمع أو بأكثر من مصلحة من تلك المصالح، وهو ما يحدد جسامة واقعة الفساد الإداري المرتكبة

تصنيفات الفساد الإداري

الفساد الإداري هو أخطر أنواع الفساد، والمنتشر في مصر وعدد كبير من دول العالم، وموضوع بحثنا المائل:

ويمكن تصنيفه إلى الأنواع التالية (نجم، 2000):

- **فساد مخالفة القانون أو إساءة استعمال سلطاته المحددة بنصوص:** ويشمل كافة أنواع الوقائع المرتكبة بالمخالفة لنصوص القانون لتحقيق مكاسب خاصة، مثل مخالفات التعاقدات الحكومية للقانون المنظم لإجراءاتها.
 - **فساد الممارسة غير الأمينه للسلطات التقديرية:** مثل إعطاء صاحب السلطة التقديرية المخولة له قانوناً مزايا وتسهيلات لبعض المواطنين وحرمان البعض الآخر لأسباب شخصية، غير قائمة على الصالح العام، الذي كان السبب في منحه تلك السلطة.
 - **الفساد الروتيني:** الذي يرتبط بكثرة الإجراءات الإدارية، والظاهر منها حماية الموظف للمصلحة العامة، بينما باطنها هو إجبار المواطن على منحه ميزة شخصية؛ لإنجاز وإنهاء تلك الإجراءات المطولة وبالبطيئة، حفاظاً على وقت المنتفع، وقضاء مصلحته.
 - **الفساد الناعم:** وهو عدم احترام مواعيد العمل في الحضور والانصراف وتمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل والتكاسل فيه، وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار العمل، وغيرها من المظاهر المنتشرة في بلاد الفساد الإداري (Johnson; Gerry, Smith 2000)
- كما أن للفساد الإداري تصنيفاً آخر، طبقاً لدرجة انتشاره، هو:**
- **فساد عرضي (Martin; James, Grbac; Bruno, 1998)** هو الذي يحدث عند قاعدة الهرم الحكومي من قبل صغار الموظفين، وهو في الأغلب يعبر عن سلوك شخصي، أكثر من تعبيره عن نظام عام، مثل الحالات الفردية للاختلاس والاستيلاء على المال العام، التي تحدث من غير القيادات الإدارية.
 - **فساد نظامي (Mazis ;Michael, 1997)** وهو الذي يحدث عندما تتحول إدارة جهة إدارية إلى إدارة فاسدة، أي عندما يكون رئيس الجهة وأغلب القيادات التابعة له شبكة فساد، وهو أخطر أنواع الفساد، باعتباره يأتي من رأس الهرم الحكومي
 - **فساد شامل (حشيش، 1977):** وهو السلب والنهب الواسع للمال العام، عن طريق الصفقات الوهمية، وتحويل الممتلكات العامة إلى خاصة، ويمارس من قبل القمة المترتبة على رأس الهرم الإداري.
- وتتنوع تصنيفات الفساد الإداري باختلاف الرؤى المطروحة للظاهرة، فنجد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد صنفت الفساد في: غسيل الأموال، والرشوة، واختلاس الممتلكات وتبيدها، واستغلال النفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة، والإثراء غير المشروع، وإعاقة سير العدالة (الأمم المتحدة، م16-23). بينما صنّف البنك الدولي ظاهرة الفساد الإداري في: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، ودفع الرشاوى للاستفادة من إجراءات عامة للتغلب على المنافسين، وتحقيق أرباح خارج الإطار القانوني، واستغلال الوظيفة العامة دون دفع رشوة لتعيين الأقارب أو الاستيلاء أو تسهيل الاستيلاء على المال العام (عقيل، 2008).
- والفساد الإداري تتولد عنه أربعة أنواع من المخالفات (عبد الرحمن، 2016)**
- **مخالفات مالية:** التي تتعلق بالنواحي المالية، مثل مخالفة القواعد المالية، وأحكام قانون المناقصات والمزايدات.

– **مخالفات إدارية:** التي تتصل بإجراءات العمل الإداري، مثل عدم طاعة الرؤساء، ومخالفات القواعد التنظيمية في العمل.

– **مخالفات مسلكية:** التي ترتبط بعدم المحافظة على كرامة الوظيفة العامة، والتي يمكن أن ترتكب داخل أو خارج بيئة العمل، مثل تواجد موظف عام في أماكن مشبوهة.

– **مخالفات ترتبط بجرائم جنائية:** مثل الرشوة والاختلاس، وهي أخطر أنواع المخالفات الناتجة عن الفساد الإداري.

وبصفة عامة تشترك كافة تقسيمات الفساد في وحدة الهدف، المتمثل في تحقيق منافع خاصة من الوظيفة العامة، بطرق غير مشروعة (Mondal; Wali, 2000)، وكلما ارتقى المجتمع وتقدم، كانت النظرة لأقل انحراف ممكن على أنه فساد، يجب أن تتم المحاسبة عنه.

وأشهر مظاهر الفساد الإداري هي الرشوة، التي تقضى على قيمتي الحرية والمساواة معا، التي دافعت من أجلهما أغلب الثورات الإنسانية والمذاهب الفكرية، منذ كونفوشيوس في الصين (449-551 قبل الميلاد)، حتى ثورة 25 يناير 2011 في مصر (اسماعيل، 2016).

من كل ماتقدم يتضح أن للفساد الإداري مفهوم موسع، فهو لا يعنى فقط كل تصرف أو فعل صادر من موظف عمومي مخالفا للقوانين واللوائح، وبالتالي يقع تحت طائلة المسائلة القانونية، كالترهب والرشوة وغيرها، ولكن يشمل أيضا أساليب وسلوكيات إدارية تتخذ عن قصد أو عن جهل وعدم دراية، وتؤثر سلبيا على تحقيق المصلحة العامة التي تقتضيها الوظيفة العامة، وبذلك يشمل أيضا أى انحراف عن تأدية مهام الوظيفة بالمخالفة للقواعد السليمة، وبذلك يشمل مجرد التقاعس أو التكاثر عن أداء الواجب الوظيفي، بما يعد إهمالا، وعموما إساءة استعمال الأدوار والموارد العامة للحصول على مزايا خاصة (جونستون، 2008).

9-1-3 أهم أسباب الفساد الإداري

للفساد الإداري أسباب متعددة ومتشعبة ومتداخلة، تكاد لا تقع تحت حصر، ولأغراض البحث نوجزها في أهم الأسباب غير الاقتصادية، ثم الأسباب الاقتصادية:

9-1-3-1 أسباب غير اقتصادية للفساد الإداري

باستبعاد ما يمكن أن يستند لأسباب سياسية وتاريخية، نعرض بإيجاز لأهم تلك الأسباب في مجموعتين: أسباب غير إدارية وأسباب إدارية.

أولاً: أهم الأسباب غير الإدارية للفساد الإداري

لعل أهم الأسباب غير الإدارية للفساد الإداري، يمكن إرجاعها بشكل أو بآخر لنوعية ودرجة الثقافة السائدة في المجتمع⁽⁵⁾، ونشير لأهم ملامحها فيما يلي:

ضعف الرقابة الذاتية (غياب الضمير الحى)

تعد ضعف الرقابة الذاتية أو غياب الضمير الحى كسبب اجتماعى، أخطر وأهم أسباب الفساد الإداري، والرقابة الذاتية هى إحساس فطرى ينبع من عقيدة داخلية، والعقيدة تعبر عن الإيمان بحقيقة معينة، إيماناً قطعياً لا يقبل الشك، فعقيدة الإنسان هى ما يؤمن به عن اقتناع قلبى مؤكد، وهى قد تكون عقيدة دينية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها⁽⁶⁾، مبنية على العقل والمنطق كما قد تكون مبنية على الوهم والخرافة، المهم أنها تعمر القلب، وبالتالي توجه حياة الإنسان كلها توجيهاً لا شعورياً، فى طريق معين يتفق معها (عبود، 1980) وضعف الضوابط الأخلاقية فى المجتمع، جعل الغالبية من أفراد المجتمع، تغلب المصلحة الفردية على المصلحة العامة (القطرى، 2012).

وإن من نتائج التمسك بالعقيدة الإيمانية الصحيحة، هو شعور الإنسان بوجود رقابة ذاتية من نفسه، على أعماله وتصرفاته، وهذا الأمر مرتبط بالإيمان باليوم الآخر، ووجود الخالق الأعظم بذاته وصفاته التى أخبر عنها، فهو السميع البصير الخبير بأسرار كل ما خلقه، فلا يخفى عليه شئ (دينا، 1989). حيث يقول رب العزة (يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور) (القرآن، غافر)، ولهذا كانت صحوه الضمير، وحسن النية من عناصر الرقابة الذاتية الهامة للنشاط الإنسانى عموماً، إلى جانب رقابة السلطة، فالمؤمن يعلم أنه إذا أفلت من عقاب رؤسائه، فلن يفلت أبداً من عقاب الله، وفى هذا أكبر ضمان، لعدم انحراف السلوك الإنسانى (النجار، 1990).

ومفهوم الرقابة الذاتية يرتكز أساساً على أن تغرس فى الناس مخافة الله قبل مخافة البشر، بحيث يقوم كل فرد بمراجعة نفسه وحسابها تلقائياً ليتدارك كل خطأ وقع فيه قبل مسألتته، أمام الله أولاً، ثم أمام الناس ثانياً، ويقول دكتور مصطفى محمود: الحقيقة أن الضمير نور وضعه الله فى الفطرة، ومؤشر ودليل وبوصلة نولد بها، تهدينا إلى الحقائق وكل دور الاكتساب الاجتماعى، أنه يجلو مرآة هذه البوصلة، ويصقل زجاجها (أحمد، 2019).

(5) تتحدد ثقافة المجتمع بمجموعة العادات والتقاليد الاجتماعية، والأساليب الشعبية والأعراف السائدة فى مجتمع معين، خلال فترة زمنية معينة، ولعل فترات الاستعمار والقهر السياسى التى تعرض لها الشعب المصرى لفترات طويلة، كان لها أثراً كبيراً فى تشكيل جوانب من عناصر ثقافة أفرادها حتى يومنا هذا، وكان أثر القهر أشد على سكان المناطق الريفية من سكان المدن.

(6) إن العقيدة الدينية فى رأى كثير من الباحثين عبارة عن غريزة فطرية، حيث يولد الإنسان وبه إيمان فطرى بوجود قوة خفية تسيطر عليه، وعلى الحياة حوله يفرغ إليها عند الحاجة، ويطمئن بوجودها فى حياته، ويرى البعض أن جذور هذه الغريزة هى إحساس البشر بحاجتهم إلى الرب الخالق، ففكرة الله خالقي وأنا عبده منقوشة فى اللاشعور الإنسانى، كميثاق سرى مأخوذ على الإنسان منذ مولده، وعندما يفتقد إنسان ما هذا الشعور، يحس بفرغ عظيم، وهو ما يؤيده قول رب العزة فى سورة الأعراف فى الآيتين رقمى 172، 173 (وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم، وأشهدهم على أنفسهم، ألست بربكم، قالوا بلى شهدنا، أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين، أو تقولوا إنما أشرك أبائنا من قبل، وكنا ذرية من بعدهم، أفتهلكنا بما فجع الميطلون) فى تفصيل ذلك أنظر (عبود، 1980)، (اسماعيل، 1978)، (الشعراوى، بدون)، (خان، 1976).

إن النفس اللوامة هي التي تلوم صاحبها عند التقصير، وتحاسبه عند الإخلال بالتكاليف والواجبات، أو عند الوقوع في المعاصي، وهي من أفضل الأنفس عند الله تعالى، لأنها تعمل رقيباً على الإنسان، قال تعالى (لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس اللوامة) (سورة القيامة، 1، 2) (أحمد، 2019).

ورغم أن النموذج المثالي للرقابة الذاتية يتحقق عند الاستعانة بالرسالات السماوية، لكون الأنبياء جميعاً ندرت هفواتهم بل أن منهم من لم يعص الله قط، مثل سيدنا محمد وسيدنا عيسى عليهما السلام، وما ذلك إلا لمراقبتهما الله عز وجل في كل لحظة إلا أننا نرى في الواقع بعض المجتمعات التي ليس لديها دين سماوي، كالمجتمع الياباني، تنضبط فيه بشكل ملحوظ فكرة الرقابة الذاتية والضمير، خاصة في نطاق العمل، ويدل ذلك على أن للمجتمع والتربية وتعويد النفس البشرية منذ الصغر على سلوكيات معينة له تأثير بالغ الأهمية على توقي الفساد.

ولذلك عد الباحث هذا السبب الاجتماعي أخطر الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد الإداري، والذي يجب توحيد الجهود لمواجهته، وقد كثرت الدعوات من قبل المختصين في الإدارة في الدول الغربية إلى استخدام القيم والعادات التي تحث على الالتزام، وهو ما يطلق عليه: أسلوب استخدام القيم في التحكم في السلوك الإنساني، ويدخل في ذلك موثيق العمل وأخلاقيات المهنة (العمرى، 1419).

ثقافة إعلاء المصلحة الأسرية والاقليات الثقافية

تشكل العوامل الأسرية والانتماء للعائلة، والتماسك الأسري أحياناً كثيرة، ضغوطاً على الموظف العام، تجعله يتخذ قرارات وفقاً للمصالح الأسرية، وليس وفقاً للمصلحة العامة، بخلاف تعامل العديد من القيادات مع مرؤوسيهم وفق العلاقات الأسرية، وتصعيد أبنائهم وأقاربهم؛ لتولى مناصب قيادية دون استحقاق (جمعة، 2018)، وأحياناً كثيرة نرى اساءة استعمال السلطة الوظيفية، عند تولى أمراً من الأمور العامة، بتسخير العمل للمصلحة الشخصية لقريب أو صديق، أو استعمال السلطة الممنوحة للموظف العام، بقصد الانتقام والتشفى من الغير (المزروع، 1412).

عقيدة أحقية توريث الوظيفة العامة

يوجد في المجتمع المصري اعتقاد خاطئ بأحقية العاملين في الهيئات والمؤسسات العامة بتعيين أبنائهم، بغض النظر عن اعتبارات الكفاءة والخبرة وتكافؤ الفرص، التي يتطلبها التعيين في الوظائف العامة، لدرجة أن بعض القطاعات العامة لا تعلن عن مسابقات التعيين في الجرائد الرسمية، وإنما تكتفى بإعلان داخلي لفترة محدودة؛ حتى لا يعلم أحد، ويتم تعيين أغلب الوظائف المطلوبة أو جميعها من أبناء العاملين بذلك القطاع، عن طريق دفع ثمن نقدي أو معنوي.

وخطورة هذا الأمر تكمن في جانبين أساسيين: الأول: فقد الثقة والانتماء لكل من هو كفؤ، لشغل تلك الوظائف، وليس من بين أبناء العاملين. الثاني شغل الوظائف بأشخاص أقل كفاءة وخبرة مما تتطلبه

الوظيفة العامة، مما يساهم في تدنى الخدمات التي تقدمها المرافق العامة، وهذا النوع من الفساد يدفع ثمنه المجتمع بأسره، لكونه يؤدي إلى انهيار الوطن (العطية، 1987).

المساس بمبدأ استقلال القضاء

يحدث المساس باستقلال القضاء إما عن طريق ضغط من السلطة التنفيذية في بعض القضايا، يستجيب لها ضعاف النفوس من بعض رجال القضاء، أو قيام بعض ضعاف النفوس من رجال القضاء من تلقاء أنفسهم، بإصدار أحكام في بعض القضايا أو الأحداث العامة، إرضاء للسلطة التنفيذية، كنوع من التملق والوصولية، وتحقيق أغراض شخصية.

ثانياً: أهم الأسباب الإدارية

نوجز أهم الأسباب الإدارية لانتشار الفساد الإدارى فيما يلي:

افتقاد القدوة الحسنة فى الجهاز الإدارى

من الأسباب الرئيسة لظاهرة فساد الجهاز الإدارى، افتقاد المجتمع الإدارى للقدوة الحسنة، فالقدوة عموماً هى شئ أصيل يحرك المجتمع بأسره، ولا يستغنى عنه أى مجتمع، لأن الإنسان جبل على التقليد، وغياب القدوة الحسنة يفسح المجال للقدوة السيئة؛ لى تشكل سلوكيات المجتمع الإدارى، فتنتشر الرشوة والوساطة والمحسوبية والوصولية، والنفاق والرياء واللامبالاة، وكلما تفتشت تسببت في ضعف الإنتاج وقلة الحيلة، والارتكان إلى أن الأمور توسد لأصحاب الأفواه المادحة، ومقدمى الهدايا والعطايا القيمة، لا أصحاب الخبرة والكفاءة وسداد الرأى (النخلى، 1440هـ).

تعقد منظومة العمل داخل الجهاز الإدارى وغياب المتابعة، وبقاء القيادات لفترات طويلة

كثرة الإجراءات وزيادة حجم الإدارات وعدد العاملين، بشكل غير مبرر، أدى إلى تداخل الاختصاصات، وتعقد الإجراءات، مما يتسبب في التكاثر والإهمال، وانتشار الرشاوى، والوساطة والمحسوبية؛ لإنهاء الخدمات، والحصول على الترقيات والمناصب الحكومية (عبد الهادى، 1997)، والروتين داخل الجهات الإدارية، يجعل المواطن الذى يتعامل مع الجهات الحكومية يفقد الثقة فى الموظف الذى يتعامل معه، ويشك فى أنه يسعى لابتزازه، كما يشجع بعض ضعاف النفوس من الموظفين العموميين، على استغلال تعقد الإجراءات فى تحقيق مكاسب شخصية، بالتغاضى عن بعض الإجراءات المعقدة؛ لخدمة من يستطيعون الحصول منهم على مكاسب شخصية.

فضلا عن أن غياب المتابعة، وعدم التمييز بين مجتهد ومتكاسل، يساهم فى نشر ثقافة الفساد داخل المجتمع الإدارى، لأن غياب المتابعة يعنى أن يوكل كل فرد لضميره، وإيمانه بقداسته وأهمية عمله، وهو ما لا يصح فى مجتمع ضعف فيه القيم وخربت فيه الذمم، وانتشر فيه الباطل بصور مستحدثه، لم تكن معروفة من قبل.

علاوة على أن عدم التمييز بين المميزين في عملهم، أصحاب الكفاءة والإنجاز، وبين الكسالى وذوى الكفاءات الضعيفة، يخلق بيئة من الاستهتار داخل أروقة العمل، ويحبط أصحاب الهمة والطاقة، ويجعل أكثرهم مع الوقت، تخور عزيمته، ويفقد حماسه وطاقته في العمل، فينضم رويدا رويدا إلى فئة الكسالى، الذين يُعرفون بالبطالة المقنعة، مما ينشر الفساد في بيئة العمل.

كما أن تواجد القيادات في أماكنها لفترات طويلة تزيد عن الحد المقبول، يؤدي إلى نمو شبكة من المصالح، والتحايل على إجراءات العمل، وضعف المساءلة (Levi, et al, 1996)، واستقرار الأوضاع المؤدية للفساد لفترات طويلة، مما يصعب معه أى تغيير ومواجهة ذلك الفساد؛ لكونه أصبح مألوفا، حتى للعاملين غير المشاركين فيه، الذين ألفوا وجوده، والتكيف مع بقاءه لفترات طويلة.

تضخم الجهاز الإدارى

إن مشكلة تضخم الجهاز الإدارى، والتي تعنى زيادة في عدد العمالة عن حجم العمل المطلوب، طبقا لمعدلات الأداء المقبولة، والتي ينتج عنها تأثير سلبي على إنتاجية العاملين، وعلى الوحدة الإدارية ككل (عبد الخالق، 2006)، تولد نوعا من الفساد الإدارى، وتحول دون إمكانية رفع مستوى الأداء الوظيفى، ووضع معدلات أداء مقبولة لقياسه.

عدم الالتزام بمبدأ التناسب بين السلطة والمسئولية (عبد الوهاب وعثمان، 2000)

باعتبار أن المنظمة الإدارية تضم وحدات عديدة، ويعمل في كل منها عدد من العاملين، فقد حتمت مبادئ التنظيم الإدارى الارتباط فيما بينهم، بعلاقات يطلق عليها "علاقات السلطة"، والسلطة الإدارية تعنى فيما تعنيه، حق التصرف الممنوح للأفراد على كافة مستوياتهم؛ لانتظام سير العمل، وعدم تجمد صنع القرار، وتتنوع علاقات السلطة من تنفيذية واستشارية وغيرها، إلا أن السلطة عبارة عن نمط محدد، يربط كل مرؤوس برؤسائه المتتاليين صعودا، حتى الرئيس الأعلى للمنظمة، وتتطلب مبادئ التنظيم الإدارى السليم، وضوح خط السلطة، ضمانا لتحديد المسئولية وتسهيلا للاتصال بين العاملين.

وغالبا ما توزع السلطة على عدد من الرؤساء، ضمانا لعدم التركيز الإدارى، وذلك بانتقال سلطة البت في بعض القرارات من الرئيس الإدارى الأعلى، إلى مرؤوسين أقل درجة، فيكون لكل منهم جانبا من السلطة يتناسب مع وصفه الوظيفى كما أن انتقال هذه السلطة قد يكون عن طريق التفويض، من رئيس أعلى إلى رئيس أدنى، إذا ما سمح القانون بذلك.

ومن المبادئ الرئيسة المسلم بها وجوب التناسب بين السلطة والمسئولية، على كافة المستويات الإدارية، حيث يحتم ذلك حسن التنظيم الإدارى، لكون السلطة ممنوحة للموظف؛ لتحقيق أهداف معينة ومحددة مسبقا، فيكون مسئولا عن تحقيقها، ومن ثم يتعين تناسب السلطة والمسئولية، حيث يستل الموظف بقدر ما منح من سلطة.

وتطبيق هذا المبدأ على وجهه الصحيح، يفترض تحديد المسؤوليات والسلطات لكل وظيفة بدقة، عن طريق توصيف الوظائف العامة، بتحديد حقوق وواجبات كل وظيفة بدقة، وتعريف كل موظف بمقتضيات وظيفته، وحدود سلطاته ومسئوليته بكل دقة، كما يتعين أن تضع كل وحدة إدارية كتيبا، يوضح فيه عبارات سهلة، ما لكل موظف من سلطات، وما عليه من مسؤوليات، ويتم توزيع هذا الكتيب على كل موظف في الخدمة.

غياب الشفافية

الشفافية تعنى المصداقية والإعلان عن أعمال المؤسسات الحكومية وتصرفاتها في المال العام للرأى العام، والشفافية والفساد مفهومان متعارضان بينهما علاقة عكسية، كلما زادت الشفافية في المجتمع بكافة قطاعاته، أمكن السيطرة على الفساد والحد منه والسيطرة على آثاره المدمرة (الزهبى)، وذلك لأن الفساد لا ينمو ويؤتى ثماره الضارة إلا في الخفاء، وفي أجواء الغموض وعدم الوضوح (البشرى، 2007).

ومن هنا كانت عدم الشفافية مناخا مواتيا للفساد، يصعب مواجهته، لغياب آليات المسائلة الواضحة، في ظل عدم الوضوح والتعتيم الإعلامى، وعدم وجود بيانات وإحصائيات واضحة، وغياب شبه تام لمفهوم الشفافية (عبد الجواد، 2012).

9-1-3-2 الأسباب الاقتصادية للفساد الإدارى

للفساد الإدارى أسباب اقتصادية متعددة، نرى أن أهمها ما يلى:

ضعف الأداء الاقتصادي

يتمثل ضعف الأداء الاقتصادى فى انخفاض معدلات نمو الناتج القومى من ناحية، وعدم وجود تغييرات هيكلية اقتصادية مواتية لتحريك عجلة التنمية، فضلا عن تزايد معدلات البطالة والتضخم، وعجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وتزايد الدين العام، وكل ذلك يعد سمات مشتركة لجانب كبير من الدول النامية غير النفطية ومنها مصر، وكانت حصيلة كل ذلك انخفاض متوسط دخل الفرد، ووجود نسبة كبيرة من السكان تحت خط الفقر، ولعل نسبة كبيرة من العاملين بالجهاز الإدارى ينتمون إلى هذه الفئة، إذ أنهم إلى جانب كونهم من ذوى الدخل الثابتة، الذين ينخفض دخلهم الحقيقى بسبب زيادة معدل التضخم، فإن دخولهم عادة ما تكون أقل من دخول القطاع الخاص، وهو الأمر الذى يؤدى بكثير منهم إلى الانحراف والمتاجرة بالوظيفة العامة، من أجل سد الاحتياجات المعيشية (الغنام، 1432هـ).

سوء توزيع الدخل والثروة

إلى جانب تدنى متوسط دخل الفرد فى الدول النامية على النحو الموضح سلفا، فإن هذه الدول عادة ما تعاني من عدم العدالة فى توزيع الدخل والثروة، حيث تستأثر فئة قليلة بما لها من امتيازات وأوضاع اجتماعية معينة، بالجزء الأكبر من الدخل والثروة القومية؛ مما يزيد من اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء (أبو العز، 2015)، وبفعل ثقافة التقليد والمحاكاة التى تسود مثل هذه المجتمعات، فإن ذلك يدفع جانبا

من العاملين بالجهاز الإداري والمتعاملين معه، بالسطو على المال العام، كلما أمكنهم ذلك، وهو ما ينعكس بالضرورة على زيادة حجم الفساد، خاصة في حالة نقص الوعي الاجتماعي والثقافي (الغنام، 1432هـ).

وتؤدي حالة عدم العدالة في توزيع الدخل القومي، إلى فوضى ومزيد من الفقر، حيث يواجه سلوك الفرد نحو الانحراف لإشباع حاجاته الخاصة، فيجد نفسه مضطراً لقبول الرشوة؛ ليسد النقص الناتج من ضعف دخله، علاوة على اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، بسبب استئثار فئة قليلة بنسبة كبيرة من الدخل القومي (أبو العز، 2015) وهنا ينشأ فئة من ذوى الميول الانحرافية، تسعى في الأرض فساداً، وهو ما ينعكس بالضرورة على زيادة حجم الفساد، ويظهر ذلك في عدم احترام قدسية المال العام، والعبث به بدافع الفقر.

عدم تطبيق معدلات لقياس الأداء

نلاحظ أن قاعدة وضع معايير رقابية محددة، ومعدلات للأداء الحكومي، هي من قبيل المسلمات، التي لا غنى عنها في العمل داخل المؤسسات الحكومية، بل وكذلك في القطاع الخاص، وتراخى الدولة في الأخذ بهذا المفهوم المستقر في الدول المتقدمة منذ عشرات السنين، سببه تضخم الجهاز الوظيفي، والبطالة المقنعة الموجودة داخله، وهو ما يؤدي إلى مزيد من السلبيات وضعف الأداء الإداري.

ومفهوم الأداء عموماً له ثلاثة أبعاد: أداء الأفراد داخل الوحدة الإدارية، وأداء الوحدة في إطار المؤسسة ككل، وأداء المؤسسة في إطار البيئة المحيطة بها، ومقاييس عملية تقييم ذلك الأداء، ترتبط بالحجم الأمثل للوحدة الإدارية، ويمكن العمل بها، والسلوك الأخلاقي للعاملين داخلها، ومقارنة أداؤها بأداء الوحدات المناظرة والمنافسة لها (عبد الرحمن، 2016).

عدم التخصيص الأمثل للموارد البشرية

إن المشكلة الاقتصادية في تعريفها الأساسي تتضمن ندرة الموارد المتاحة، وصعوبة الاختيار بينها؛ لتحقيق أكبر فائدة ممكنة للمجتمع، والوساطة والمحسوبية في التعيين تعنى توظيف موارد بشرية ذات إمكانيات وخبرات وكفاءات محدودة، في مقابل حجب الموارد البشرية الأعلى كفاءة وخبرة، والتي كان الاستعانة بها يساهم في حل المشكلة الاقتصادية على وجه أكثر كفاءة؛ لكونه يعمل على توظيف أمثل للموارد البشرية، كأهم الموارد المتاحة للمجتمع.

ولهذا يتضح أن الوساطة والمحسوبية في التعيينات الإدارية تمثل عدم تخصيص أمثل للموارد البشرية المتاحة، مما يساهم في تفاقم المشكلة الاقتصادية التي يواجهها أي مجتمع، خاصة المجتمعات النامية التي لديها موارد محدودة، ومتطلبات واسعة ومتجددة، وتريد أن تلحق بركب الدول المتقدمة، ومع ذلك يؤدي الفساد إلى إهدار الموارد البشرية المتاحة.

ورغم أن أغلب المجتمعات النامية ومنها مصر، لديها نسب عالية من البطالة، وبالتالي وفرة في المورد البشري، إلا أن الموارد البشرية الحقيقية عالية الكفاءة والخبرة، بها ندرة شديدة في كافة المجتمعات،

وحجبها عن استفادة المجتمع بها، يفاقم من المشكلة الاقتصادية التى تعاني منها الدول النامية، ويجعل تخصيص الموارد البشرية داخل المجتمع، يتم على أسس غير اقتصادية؛ مما يعوق من تنمية المجتمع ورفاهية أفرادها، ويقلل معدلات النمو التى تسعى الدول جاهدة لرفعها، ويجعل الأداء الاقتصادى للجهاز الإدارى عند مستواه الأدنى، مما يؤثر سلبا على أى تنمية أو تقدم اقتصادى.

ومعايير التخصيص الأمثل للموارد البشرية معيارين أساسيين هما الأمانة والكفاءة، مصداقا لقوله تعالى: (قَالَتِ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ) (القرآن، القصص)، وعندما أراد أحد كبار الصحابة المشهود له بالأمانة والورع، أن يتولى شيئا من الإمارة على عهد النبى، رفض النبى أن يوليه إمارة أحد الأمصار، وقال له مقولة سطرها التاريخ فعن أبى ذر الغفاري رحمه الله (قلت يا رسول الله ألا تستعملنى، قال فضرب بيده على منكبى، ثم قال يا أبا ذر إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها، وأدى الذى عليه فيها) (مسلم، حديث 3404).

ومن هذا الحديث يتضح عدم كفاية الأمانة والثقة لتولية المناصب العامة، خاصة الرفيع منها، وإما يلزم بجانب ذلك الكفاءة والمهارات الذهنية والعقلية، وكافة المتطلبات التى تستلزمها الوظيفة العامة، وإلا اتصف التعيين بعدم تخصيص أمثل للموارد البشرية، وإهدار للموارد البشرية عالية الكفاءة التى لا يتم الاستعانة بها فى مكانها المناسب.

سوء استخدام وسائل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

رغم أن التطور الحادث فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، له آثار إيجابية عديدة على التنمية الاقتصادية، وعلى تطور الحياة البشرية بشكل عام، إلا أنه انعكس على مصر وبعض الدول النامية بظواهر سلبية عديدة، منها زيادة حجم الفساد، حيث عاصر ذلك التطور زيادة فى أشكال التزوير والاحتيال باستخدام الحاسب الآلى، والجرائم الالكترونية المختلفة التى يصعب التوصل إليها، بخلاف الصفقات والعقود العديدة التى تحدث داخل شبكة المعلومات الدولية، دون رقابة على مشروعيتها، ودون أخذ الدولة حقها فى فرض الضرائب على تلك المعاملات، ناهيك عن جرائم بطاقات الإئتمان، وعمليات القرصنة التى تحدث فى هذا الشأن (أبو العز، 2015).

وقد ارتبط هذا النوع من الجرائم بالنظام العالمى الجديد، حيث تتلاشى كافة الحواجز والقيود التجارية والمعاملات الاقتصادية بين الدول، فى ظل تطور أجهزة الاتصال ويذكر البعض أن سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فى العديد من الدول النامية الناتج عن ضعف هياكلها الاقتصادية، يعتبر العامل الأساسى المغذى لهذا النوع من الفساد (هلال، 2015).

9-1-4 آليات تأثير الفساد الإدارى على التنمية وأساليب المواجهة

للفساد الإدارى آثار وتداعيات مختلفة على مسيرة التنمية المستدامة، بعضها اقتصادى، والبعض الآخر غير اقتصادى، ومن المتفق عليه عدم إمكانية كشف كافة وقائع الفساد، والقضاء عليها جذريا، فى مجتمع

تشجع بتلك الظاهرة، وباتت مألوفة فيه للكافة، إلا أن البدء بكشف العديد من وقائع الفساد، وبث هاجس في نفس المفسدين بأن السلطات الرقابية يمكنها الكشف عن أى واقعة فساد تحدث، وتماسك السلطات الرقابية، وعملها بشكل آلى منظم متصل، يمكن أن يحقق الردع العام، ويقلل من حجم الفساد (Gould, 1983)، ويمثل بداية جيدة لمكافحة الفساد الإدارى.

ونرى أن نقسم هذا العنصر إلى بندين: الأول يتناول تداعيات وآثار الفساد الإدارى على مسيرة التنمية المستدامة، والثانى يعرض آليات وأدوات مكافحة الفساد الإدارى الاقتصادية، وغير الاقتصادية.

1-4-1-9 تداعيات وآثار الفساد الإدارى على مسيرة التنمية المستدامة

للفساد بصفة عامة والفساد الإدارى بصفة خاصة، آثار سلبية عديدة ومتشعبة، ما بين اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية وغيرها، مما يخرج كثير منها عن نطاق هذا البحث، ونشير بإيجاز لأهم الآثار غير الاقتصادية، ثم نعرض الآثار الاقتصادية.

أولاً: الآثار والتداعيات غير الاقتصادية على مسيرة التنمية المستدامة

إن استئراء الفساد فى المجتمعات يعنى انهيار كيانات سياسية بأكملها من خريطة العالم (اللطيف، 2012)، ولا يخفى ما حدث فى عدد من الدول العربية عام 2011، منها مصر، وهو ما عرف بثورات الربيع العربي، والتي كان من أسبابها تفشى الفساد.

وانحراف الموظف العام على المستويات الإدارية الدنيا والوسطى بشكل منتشر ومتوغل فى كافة القطاعات، حتما سيؤدى إلى قلاقل وعدم رضا عام من المواطنين المتضررين من الفساد الإدارى، وبالتالي سيعوق ذلك بشكل مباشر وغير مباشر خطط التنمية الموضوعية، مهما كانت محكمة، أما إذا كان الفساد الإدارى يصل إلى المستويات العليا، والقيادات المحكمة فى خطط التنمية، فستكون الآثار السلبية هنا مضاعفة (الشعبي، بدون).

والفساد الإدارى عند انتشاره على مدى واسع، يعاصره حالة من غياب حكم القانون، وضعف وقصور الأداء المؤسسى، وغلبة الشخصية، وعدم توظيف المهارات العلمية المتاحة للمجتمع لتطوير الحياة الاقتصادية (فريدريك، 2002) بل أن ذلك ينتج عنه هروب الكفاءات إلى الخارج، وانتشارها فى دول العالم المتقدم، والنامى الذى يسعى للكفاءة والتطوير، وربما البقية الموجودة منها داخل المجتمع تحاول الابتعاد تماماً عن دائرة الضوء ومراكز اتخاذ القرار، خوفاً على سمعتها من خلال العمل داخل بيئة ملطخة ببراثن الفساد والمحسوبية والوساطة.

ولاشك أن انتشار الفساد، بما يعنيه من استيلاء فئات معينة على أموال عامة لا يستحقونها، ينعكس على الطبقات والفئات الأخرى، بضياح حقوقهم ونهب أنصبتهم من الدخل القومى، وهو ما يؤدى بشكل مباشر إلى سوء توزيع الدخل بين فئات المجتمع، وبما يقلص الطبقة الوسطى باعتبارها الطبقة التى تحافظ على قيم المجتمع وأخلاقه وهويته.

كما أن الأموال المنهوبة من عمليات الفساد، غالبا ما يتم إنفاقها على إشباع شهوات تشيخ الرذيلة في المجتمع، كالمخدرات والقمار والدعارة، كما لوحظ أن كثيرا من أموال الفساد تتجه نحو استخدامها في تعدد الزوجات، خاصة من فتيات صغيرات السن بهدف المتعة (هلال، 2015).

ثانيا: الآثار والتداعيات الاقتصادية على مسيرة التنمية المستدامة

إن انتشار الفساد الإداري في جنات المجتمع الإداري، يعوق التنمية الشاملة والمستدامة، ويعطل نمو المجتمع المدني، بالتضييق على قاعدته الاقتصادية، ويعوق الاندماج الوطني في الأسواق الدولية، ويقلل معدلات النمو الاقتصادي، ويقوض الشرعية السياسية (وزارة التنمية، 2008).

والفساد يؤثر على الفقراء تأثير مضاعف، لأنه يؤثر على حياتهم اليومية بطرق مختلفة، ويميل إلى جعلهم أكثر فقرا، من خلال حرمانهم من حقهم الطبيعي من الموارد والمساعدات المنقذة للحياة، ويحرمون من الخدمات العامة الأساسية، بسبب عدم قدرتهم على دفع الرشاوى، وبالتالي لا يتوصلون إلى حقهم الطبيعي في الغذاء والصحة والتعليم، مما يشعرهم بالظلم وعدم المساواة، ويؤثر على حالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي (أبو العز، 2015)، ويخلق فئة من العاطلين التي غالبا ما تتجه للانحراف، مما ينعكس على المجتمع بزيادة حجم الفساد، وعدم القدرة على التنمية أو التقدم الاقتصادي.

وللفساد الإداري آثار اقتصادية متعددة وآليات يؤثر بها سلبا على خطط التنمية المستدامة، نرى أن أهمها:

المساهمة في إيجاد وتنامي الاقتصاد الأسود والاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظل) (حيان، موقع mafhoum)

من أخطر الآثار الاقتصادية التي ينتجها الفساد تنامي اقتصاد الظل، واقتصاد الظل له معيارين: الأول غياب العلانية. والثاني عدم المساهمة في خزينة الدولة مقابل الخدمات المقدمة، وبالتالي يقوم هذا الاقتصاد على مبدأ السرية، ومبدأ الغاية تبرر الوسيلة وهو اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية، ولا يعترف بالتشريعات والقوانين السارية، ولا تدرج نتائجه المالية في الحسابات القومية، ولا يقوم بسداد أى ضرائب أو رسوم للدولة، رغم استفادته من الخدمات المقدمة لغيره من قطاعات الدولة، والعمل فيه يتم بسهولة؛ لكونه لا يحتاج إلى أى إجراءات أو معاملات، وأكثر مدخلاته مواد أولية محلية، تعتمد في الغالب على العنصر البشري، وأسواقه قليلة التنظيم، شديدة المنافسة، مهارات العاملين به تكتسب بالخبرة وممارسة العمل.

واقتصاد الظل إذا تعامل في سلعة مجرمة الاستخدام كالمخدرات، يسمى بالاقتصاد الأسود، وإذا تعامل في سلع مسموح بها من حيث المبدأ، كالمحلات غير المرخصة والدروس الخصوصية، سمي الاقتصاد غير الرسمي، والأثنان يطلق عليهما اقتصاد الظل، وجوهر التفريق بين الاقتصاد الرسمي واقتصاد الظل: التنظيم، والقانونية، أى علاقة المشروع بالدولة.

ومع زيادة حجم اقتصاد الظل في الدولة التي ترعى الفساد، يزداد العبء الضريبي على محدودى الدخل؛ لكون العاملين في ذلك الاقتصاد لا يتحملون بأى أعباء ضريبية، ويستفيدون بكافة الخدمات المتاحة في الدولة، وهنا ينتقل العبء الضريبي كاملاً لفتتين: الأولى الملتزمة بسداد ما عليها من أعباء ضريبية ورسوم، والثانية محدودى الدخل، التي من المفترض أن تستفيد من الضرائب التي كان يجب تحصيلها من المستفيدين من اقتصاد الظل، كما يزداد التهرب الضريبي، بسبب إحساس من يؤدي ما عليه من ضرائب بالغبن الضريبي.

وعدم وجود رقابة وضبط للأسواق، وتقاعس الأجهزة الرقابية عن أداء دورها، في الدول المنتشر فيها الفساد؛ يعمل على تنامي وزيادة حجم اقتصاد الظل، علاوة على أن ضعف معدل النمو الاقتصادى، يجعل الاقتصاد المحلى غير قادر على توفير فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل، سيما مع تزايد نسبة النمو السكانى، والتي من المفترض أن يكون معدل النمو الاقتصادى على الأقل ثلاث أمثالها، لاستيعاب القادمين لسوق العمل، ومن هنا يتجه الكثير منهم إلى الاقتصاد غير الرسمى.

ويتسبب انتشار اقتصاد الظل إلى آثار اقتصادية بالغة على مسيرة التنمية المستدامة، منها:

- تهريب الأموال مما يؤثر على معدل الاستثمار، ويؤدي لانخفاض معدل نمو الدخل القومى، وزيادة معدل التضخم.
- عدم صحة البيانات والمعلومات اللازمة لاعداد الخطط السنوية؛ مما يرتب سوء تخصيص الموارد، وسوء توزيع الدخل القومى وقرارات اقتصادية غير صائبة، مما يحول دون تحقيق كافة مستهدفات خطط التنمية الموضوعة.
- التأثير سلباً على عنصر المنافسة الحرة في الأسواق وأسعار الصرف، ومع انخفاض تكلفة السلعة في الاقتصاد غير الرسمى وضعف جودتها، يتحقق مبدأ أن السلعة الرديئة تطرد السلعة الجيدة من السوق، ويفقد النظام الضريبي الغاية التي وجد من أجلها ويؤدي ذلك لمزيد من الضغوط الاقتصادية على العاملين في القطاع الرسمى، ويستفيد القطاع غير الرسمى بثمار التنمية ومشروعات البنية الأساسية الموسعة التي تهتم بها التنمية المستدامة، دون تحمل أعباء ذلك.
- آثار سلبية على الصحة العامة، مما يكلف خزانة الدولة والمواطنين على حد سواء نفقات علاجية، كان يمكن تجنبها.

تخفيض معدل الاستثمار ومعدل الناتج القومى

تسعى مصر كغيرها من الدول النامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، باعتبارها وسيلة ملائمة نحو التمويل المحلى، والمساهمة في تحسين وزيادة القدرات الفنية والإدارية والتكنولوجية للمشروعات الوطنية، بما يدعم هدف التنمية الشاملة، من نمو الناتج المحلى الإجمالى، وتحسين هياكله وقدرته على المنافسة في الأسواق العالمية، لتحسين مستوى الميزان التجارى بزيادة حجم الصادرات، إلا أن الاستثمارات الأجنبية تنظر بعين الاعتبار إلى مناخ الاستثمار في الدولة.

ويعد وجود نسب عالية من الفساد الإداري معوقاً رئيساً لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، فأى مستثمر جاد يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد، والتي تشوبها الريبة وعدم الوضوح، لأنه يضطر إلى دفع رشاً ورمولات وعمولات واستخدام طرق التوائية واحتيالية؛ ليتمكن من تنمية استثماراته والمحافظة عليها، مما يرفع تكلفة الاستثمار وبالتالي ينخفض حجمه، مما يحد من العرض الكلي، الذي يعمل بدوره على خفض معدل النمو الاقتصادي (الشمري والفتلي، 2011).

والفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة، كشرط أساسي لجذب الاستثمارات، مما يتسبب في هرب رؤوس الأموال، وفشل التنمية الاقتصادية وزيادة معدل البطالة، وإهدار الموارد، بسبب المصالح الخاصة في المشروعات العامة التنموية، ومما يتسبب في عجز الموازنة العامة، علاوة على هجرة الكفاءات الاقتصادية؛ غياب التقدير واستغلال المحسوبة والوساطة في اختيار المناصب العامة (السكراتة، 2009).

وقد ثبت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي، من خلال استنثار الفئة المستفيدة من الفساد بالفائض الاقتصادي، مما يؤثر على الموارد المتاحة، ويقوض برامج محاربة الفقر، فالفساد هو المعوق الأول للتنمية والحد من الفقر (Ades, Tela, 1996)، وهي عواقب بدورها تفاقم الفقر، وتنشر حالة من عدم الاستقرار وعدم الرضاء العام.

والفساد يؤثر سلباً على كفاءة الاستثمار العام، لكونه يعمل على إضعاف مستوى الجودة في مشروعات البنية التحتية، بسبب انتشار الرشوة والمحسوبة، التي تزيد من تكلفة الاستثمار، حيث يعتبر المستثمرون ذلك الفساد بمثابة ضريبة خفية على أعمالهم الاستثمارية، ويعدونه حالة من عدم الأمان والمخاطرة، لعدم الاستقرار وصعوبة المنافسة، بسبب حصول بعض المستثمرين على مزايا تنافسية دون استحقاق لها (أبو العز، 2015)، وفي النهاية توجد حالة من الاحتكار، وعدم الأمانة في مواصفات المنتجات المتاحة للأفراد، مما ينعكس سلباً على المستهلك والأسواق، بسبب التضخم المستمر وعدم استقرار الأسعار وغش المنتجات.

الآثار السلبية على الإيرادات العامة

من أهم وظائف الضريبة تمويل النفقات العامة، وإعادة توزيع الدخل بما يخدم الطبقات الدنيا، ومع ذلك يعد مقدار الحصيلة الضريبية منسوبة للنتائج القومي منخفض، خاصة إذا استبعدت الضرائب المحصلة من جهات مملوكة للدولة، كقطاع البترول وقناة السويس والبنوك الحكومية، وتعد وزارة المالية خطة طموحة لزيادة حصيلة الضرائب، وربطها بالنشاط الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الضريبية (موقع اليوم السابع، 2019).

ويترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي أثراً خطيراً، منها دفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاءاً ضريبياً غير حقيقي لهؤلاء الأفراد، وبهذه الطريقة يتمكنون بطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية، في حين لا يستطيع الممولون الأمانة تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة، فإذا عومل الاثنان معاملة ضريبية واحدة، فإن هذا يعني إخلالاً بمبدأ العدالة الضريبية الأفقية،

التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع. ومن جانب آخر فإن هذا يعد إخلالاً بمبدأ العدالة الرأسية، التي تقتضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع مما يترتب عليه في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة.

وإذا كان صانع السياسة المالية سيضع حجم الإيرادات الحكومية، ويخطط لحجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة، ومع انتشار التهرب الضريبي، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة، سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي، أو تمويل الإنفاق العام، أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة أو الجديرة بالإشباع، التي لم يتم إشباعها بالقدر المرغوب اجتماعياً. وأمام هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها.

التأثيرات السلبية على الإنفاق الحكومي (الشراح، 2010). وتكلفة وجودة الخدمات الحكومية

يترتب على شيوع الفساد الإداري، عدم العدالة في توزيع منافع الإنفاق الحكومي، حيث يستأثر بتلك المنافع، الفئات التي ساهمت في الفساد، دون الفئات المستهدفة من هذا الإنفاق، ولا أدل على ذلك في مصر من مشكلة عدم وصول الدعم إلى مستحقيه، واستفادة فئات من هذا الدعم تعد أصلاً غير مستحقة له، ويحجب عنه الفئات المستحقة لذلك الدعم الحكومي.

علاوة على عدم ترشيد الإنفاق الحكومي أحياناً، حيث يوجه الجزء الأكبر من الإنفاق إلى احتياجات لا تحظى بأولوية الإنفاق العام، من وجهة نظر المجتمع، مع إغفال أنشطة وقطاعات اقتصادية هامة من خطة إنفاق الدولة (أبو العز، 2015).

وترتفع تكلفة الإنفاق الحكومي عن التكاليف المعيارية، عن طريق ترسية مشروعات الإنفاق الحكومي، على ضعاف الكفاءة في تنفيذ تلك المشروعات، وبأسعار أعلى من المفترض الترسية بها، وحجب من هم أكفأ فنياً في تنفيذ تلك المشروعات بسبب الرشاوى والعمولات التي تشوب طرق الترسية المختلفة (سامان، 2016).

وأيضاً يضعف مستوى الجودة في مشروعات البنية التحتية التي تتكلف مبالغ ضخمة، بسبب الرشاوى والعمولات، ويصعب تدارك ذلك إلا بإنفاق مبالغ ضخمة مرة أخرى، ولأهمية تلك المشروعات لقطاع عريض من المجتمع، يتسبب الغش فيها بسبب الفساد، إلى تدنى مستوى المعيشة عن القدر المفترض أن يكون عليه، في حالة إتمام تلك المشروعات بمواصفات قياسية منضبطة، والتي لا تتوافر مع بيئة الفساد.

ومن هنا يتضح أن الإنفاق الحكومي المفترض فيه أن يساهم في تحقيق عدالة توزيع الدخل، فإنه على العكس يساهم في عدم عدالة توزيع الدخل (ابتهاال، 2013)، وارتفاع تكلفة الإنفاق وانخفاض عائد الإنفاق (مستوى جودته) يعنى في النهاية تبيد للموارد الاقتصادية المتاحة.

تفاقم عجز الموازنة العامة وزيادة معدل التضخم وتبديد الموارد

يؤدي الفساد إلى تخفيض الإيرادات العامة، وفي ذات الوقت زيادة النفقات العامة، على النحو الموضح سلفاً، مما يتسبب في تفاقم وزيادة العجز المزمع بالموازنة العامة، مما يؤثر سلباً على السياسة المالية للدولة، وتزداد الأزمة تفاقم عند تمويل العجز بالإصدار النقدي، فيزيد معدل التضخم، ويضطرب الوضع الاقتصادي، وتتأثر التنمية الاقتصادية (حجازي، 2001).

كما يعمل الفساد على تحويل إيرادات الدولة التي من المفترض أن توجه للخزانة العامة، إلى حوزة رعاة الفساد، بطرق مختلفة منها الاستيلاء على أراضي الدولة بأبخس الأثمان، فتضيع مبالغ طائلة كان يمكن أن تستفيد منها الدولة، عند استثمار أو بيع تلك الأراضي بأثمانها الحقيقية، في الأوقات التي تحقق أكبر عائد ممكن من ذلك، ويؤثر ذلك على خطط التنمية الموضوعة.

ويتسبب الفساد في تبديد الموارد العامة عن طريق التعدي والاستيلاء على أملاك الدولة، والبناء على الأراضي الزراعية، وتهريب الآثار، في غياب التواجد الأمني، وقد قامت الدولة بحملات موسعة لإزالة تلك التعديات، مما كلف الدولة أموالاً كان يمكن تجنب إنفاقها.

سوء توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع (الجبوري، 2012، 47)

إذا كانت عدالة توزيع الدخل ليس لها معايير علمية محددة، إلا أن التفاوت الصارخ أو الكبير في توزيع الدخل والثروات، المتمثل في وجود طبقة تنعم بالثراء والثروات الضخمة، مع وجود طبقة وفئات أخرى لا تحصل إلا على حد الكفاف، لا يختلف عليه أحد في اعتباره منافياً للعدالة.

ويعتبر الفساد الإداري صاحب الدور الأكبر في وجود ذلك التفاوت، حيث تستأثر قلة عددية تناصر الفساد، وتعيش في كنفه، بمستويات دخل مرتفعة وسريعة، تعمل على تركيز ثروات ضخمة في فترات زمنية محدودة، وهو ما يحدث تفاوت صارخ في مستويات المعيشة في دول الفساد الإداري، وتتسع الفجوة بين هذه الفئة التي تعيش في كوكب آخر، تاركة باقى فئات المجتمع تعاني من غلاء الأسعار، وضعف الخدمات العامة، ومشاكل حياتية يومية لا حصر لها، في ظل تزايد الحاجات المستمر، بسبب تزايد معدلات التكنولوجيا والتطور التقني السريع، الذي يتطلب مزيد من الإنفاق اليومي.

وهنا تزداد طبقة محدودى الدخل ويرتفع الحد الأدنى للمعيشة باستمرار، وتستحوذ الفئة المسيطرة على نسبة كبيرة من الدخل والثروة، إلى أن ينتهى بها الحال بالضرورة، لاستقطاع جزء من الدخل والثروة المحلية، وتحويلها إلى دول خارجية، في صورة مدخرات بنكية، خاصة في سويسرا، أو استثمارات عقارية في دول أجنبية، وهو ما يعود بمزيد من الفقر، وضعف القوى الشرائية في دول الفساد الإداري، وتغيير المسار الطبيعي للاستفادة من ثروات ودخول تلك البلاد، عن طريق تنشيط الإنتاج والعرض، أو استخدامها في استثمارات داخلية.

والفساد يحد من المنافسة المشروعة بين أشخاص القطاع الخاص، لتفضيل من يتعامل مع المفسدين على غيره، مما يعطل أسس الاقتصاد الحر المعتمدة على المنافسة، في تقديم أفضل الخدمات والأسعار والعروض، وترى منافسة صورية (القطري، 2012)، تؤدي بعدها لاحتكار منتجات وخدمات بعينها، من أصحاب النفوذ ودافعي الرشاوى والعمولات، مما يزيد درجة تفاوت الثروة ومستويات الدخل.

الآثار على أسواق الصرف الأجنبي، والأوراق المالية، وصناديق الاستثمار (الشراح، 2010)

أغلب الدول تحدد سعر صرف لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى. وتحاول هذه الدول أن يتسم هذا السعر بالثبات على الأقل لفترة معينة، حتى تتمكن من إجراء الإصلاحات الاقتصادية المحددة التي ترغب في تحقيقها، ولكن ممارسات الفساد في سوق الصرف الأجنبي، يترتب عليها انقسام هذا السوق إلى سوقين: سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي، ويتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارنة بالطلب. وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف، أعلى من السعر الرسمي، ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي.

أما سوق الأوراق المالية فالمفترض أنه يقوم على الشفافية في إتاحة المعلومات، المتعلقة بالشركات التي تطرح أوراقاً في الأسواق المالية، سواء تعلقت هذه المعلومات بالميزانية الختامية، أو بالنسب المالية التي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة، ومدى قدرتها الائتمانية ونحو ذلك. ولكن يترتب على انتشار الفساد انتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقية، بل ومضللة في أغلب الأحيان، وإعداد حسابات للأرباح والخسائر تعكس وعاءً ضريبياً منخفضاً، بغرض تخفيض الأعباء الضريبية، وحسابات أخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية تنتشر في أسواق المال، بقصد الترويج للاكتتاب في أوراق هذه الشركات.

مما ينجم عنه في النهاية تضليل للمستثمر في هذه الأوراق المالية، حيث بعد فترة زمنية معينة من إدراج الأوراق المالية لهذه الشركات في البورصة، وتداولها من عدد كبير من المستثمرين الماليين، يحدث انهيار لأسعارها، بسبب عدم المصداقية، والتعامل بوجهين مختلفين، وغياب الشفافية والوضوح، كأثر طبيعي للفساد الموجود في الدولة محل تلك المعاملات.

أما بشأن صناديق الاستثمار، فهي تستند على مبدأ أن الجمهور غير المصرفي، وخصوصاً معظم أفراد القطاع العائلي ليس لديهم المعرفة الفنية الكافية لتقييم جودة الأوراق المالية، لكي يمكن المقارنة بينها، وبالتالي اختيار أفضل محفظة مالية من هذه الأوراق، التي تعطي عائداً أعلى في ظل مستوى معين من المخاطر. وبالتالي يقوم صندوق الاستثمار بتعيين خبراء ماليين، لديهم المقدرة في تقويم مقدرة الأوراق المالية، نيابة عن الأفراد المستثمرين، لتلبية رغباتهم المختلفة من الاستثمار في تلك الأوراق، بحيث يتم في النهاية جعل المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذا الصندوق، عند حدها الأدنى.

إلا أن الفساد الناشئ عن اتفاق القائمين على تلك الصناديق، وأصحاب شركات معينة، للترويج لأوراقها المالية، لترتفع سعر تلك الأوراق، وهو ما يدفع المتعاملين مع تلك الأسواق، إلى شراء أسهم وسندات تلك

الشركات، مما يجعل تلك الشركات تحقق مكاسب ضخمة، نتيجة الارتفاع الوهمي لأسعار أوراقها المالية، ثم تنخفض بعد ذلك أسعار تلك الأوراق، حتى تصل إلى أسعارها السوقية الحقيقية، مما يتسبب في خسائر فادحة لعدد كبير من أفراد صغار المستثمرين، وهو ما يحدث كثيرا في الدول الحاضنة للفساد، مما يخلق مضاربات غير مشروعة داخل البورصات المالية، ويؤثر سلبيا على الاقتصاد القومي.

ومن هنا نرى أن للفساد آثارا اقتصادية مدمرة على المجتمع تعوق مسيرة التنمية المستدامة المستهدفة، تتمثل في: إعاقة النمو والتقدم الاقتصادي، وعدم الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع، وعجز في ميزان المدفوعات، وتفاقم عجز الموازنة العامة، واضطرار الدولة للاقتراض؛ لسد العجز، مما تتفاقم معه آثاره، وتزداد حدته، لعدم القدرة على سداد الديون، بخلاف إحداث فوضى وتناحر وبغضاء وهمجية وتطاحن بين أفراد المجتمع، بسبب الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة، فتري تفاوت صارخ في الدخل والثروة بين أفراد من ذوى المؤهلات والإمكانات المتساوية، وهو الناشئ عن سوء تخصيص الموارد المتاحة للمجتمع، وبصفة خاصة المورد البشري، الذى تتحكم الوساطة والمحسوبية في توظيفه.

9-1-4-2 آليات وأدوات مكافحة الفساد الإداري

إن معالجة أى ظاهرة اقتصادية أو غير اقتصادية، يجب أن تكون من منطلق أسباب ظهورها، وتكون الحلول منسجمة مع عناصرها الداخلية (حيان)، وتراع الظروف المجتمعية التى تمت فيها هذه الظاهرة، وفي الدول المتقدمة التى لا تسمح بتفشى ظاهرة الفساد، تكون المعالجة تقدمية في مهد الظاهرة، مثال استقالة وزير الخارجية اليابانى السيد سجي مايهار، عقب تلقيه هدية بمبلغ يعادل 2360 ريال، واستقالة وزير الهجرة الكندى، بسبب انفاقه ما يعادل 518 ريال على غداء من البيتزا، بعد تحميل الفاتورة على حساب مكتبه (اللطف، 2012)، ولكن في دول انتشر فيها الفساد يجب أن تكون الحلول جذرية.

ويوجد عدد من الأساسيات التى يجب أن نلفطن إليها، ونعمل على تنفيذها فوراً، إذا أردنا بالفعل إيقاف شبخ الفساد، والسير في الاتجاه نحو القضاء عليه، أو على الأقل الوصول به إلى أقل حد أدنى ممكن، وعموماً أى استراتيجية متماسكة تبغى النجاح لمكافحة الفساد، يجب أن تكون متكاملة: سياسية واجتماعية وإدارية واقتصادية ووقائية، ثم قانونية عقابية في نهاية المطاف (عبد المنعم، 2007)، ويكون لها أربع ركائز: التنمية الاقتصادية، والإصلاح الديمقراطي، ومجتمع مدنى قوى مع شفافية الدولة، وسيادة حكم القانون (Zahra, 1993).

ولا غنى عن تضافر الجهود لعمل حملة إعلامية مستمرة، تشارك فيها كافة مؤسسات المجتمع للتنبيه لخطورة الفساد، على أن تشارك فيها كل من الكنيسة والمسجد، والمدرسة، والصحف المقررة والإعلام المسموع والمرئي، وخطبة الجمعة، ووسائل التواصل الاجتماعى، على أن تدمج موضوعات مكافحة الفساد ضمن المقررات الدراسية المقررة على جميع المراحل التعليمية بدء من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية (اسماعيل، 2016)، بمعنى أن يتم الإعلان عن مشروع قومى يهدف لمكافحة الفساد، وتطهير المجتمع من سوءاته وبراءته. ونفرق ما بين الأدوات الاقتصادية وغير الاقتصادية كل منهما في بند مستقل.

أولاً: الأدوات غير الاقتصادية لمكافحة الفساد الإداري

يجب أن تكون الدولة جادة ومصره على مجابهة الفساد الإداري بشتى الوسائل، وبخطة واضحة وشاملة، ونشير إلى نقاط هامة في هذا الشأن، تعد من قبيل الحلول والاقتراحات غير الاقتصادية؛ لمواجهة ومكافحة الفساد الإداري، المنتشر في جنات المجتمع الإداري المصري، نستعرضها تباعاً:

تفعيل مفهوم الرقابة الذاتية

يعد مفهوم الرقابة الذاتية بالنسبة لكل إنسان، الضمانة الحقيقية لنجاح أي نظام رقابي يُبنى، مع دعم الوعي وتحرير الأذهان من الأفكار التي تعد مصدر للسلوك المنحرف (الأزهري، 2000).

ويمكن من ناحية عملية وضع مدخل كامل لأخلاقيات الوظيفة العامة، ومدونات سلوك يلتزم العاملون بها، مع فرض الالتزام بمواعيد العمل الرسمية وساعاته كاملة، دون تضييع الوقت أو توجيهه فيما لا ينفذ العمل (رفاعي، 1987)، وعدم التغيب دون عذر قانوني أو أجازة رسمية وعدم التهرب من المهام الموكلة للعامل، وزرع الإخلاص والولاء والحرص الكامل على مجتمع العمل، وتحقيق مصلحته التي هي من قبيل المصلحة العامة، وعدم إهدار الموارد العامة بأى صورة كانت، والاتقان لكل مهمة توكل للعامل، وتقديس بيئة العمل، وعدم استخدامها لتحقيق مصالح خاصة، وعدم إساءة السلطة الممنوحة للعامل (عبد الرحمن، 2016).

وهو ما يجب زرع في الأطفال منذ مرحلة التعليم الأساسي، وتعليمه والتركيز عليه لجميع العاملين بالجهاز الإداري، وفرضه على القيادات الإدارية، واستبدالها على الفور في حالة عدم الالتزام به، حتى لا تكون قدوة سيئة لمرؤوسيهها، ولكون القدوة الحسنة في هذا الشأن لها تأثير بالغ، في إصلاح من يعمل تحت رئاستها، وعموماً العمل بكافة الوسائل على تغيير ثقافة المجتمع للأفضل، لتتفق مع القيم والمبادئ التي تجعل عمارة الأرض ثقافة عامة سائدة.

الحد من الوساطة والمحسوبية، ونشر القدوة الحسنة

يتعين تشديد العقوبات على الوساطة والمحسوبية، بمجرد التوسط دون اشتراط تحقق الفائدة الخاصة التي كان يروجها مستخدم الوساطة أو المحسوبية (المغربى، 1435)، واعتبار الفساد الإداري عاملاً ذا أهمية وسبباً كافياً لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية من إلغاء أو فسخ عقد أو سحب امتياز، أو غير ذلك من الإجراءات اللازمة (البشرى، 2004) التي نشأت عن جريمة وساطة أو محسوبية غير شرعية.

وهي بداية لازمة لتغيير ثقافة مجتمع اتجهت عقيدته نحو التوريث، ثم توعية المواطنين بمكانة وقدسية الوظيفة العامة، التي تعد تكليف وليس تشريف، يجب أن يندب إليه أكثر المتقدمين إلى الوظيفة كفاءة وأمانة، وأن كل مؤسسة أو جهة حكومية ليست حكرًا على العاملين بها وذويهم، وتوخى الدقة في اختيار القائمين على إدارة المال العام، ومصادرة كافة أموال المسؤولين التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة

(الأزهرى، 2000)، حتى تنتشر القدوة الحسنة بين العاملين، فتتضبط معايير الاختيار والتعيين، ويحرص العاملون مرة أخرى على التعلم وبذل الجهد في العمل.

ومن أهم الإصلاحات الأساسية التي يجب التركيز عليها، إحلال مفهوم العدالة والمساواة في بيئة العمل، محل مفهوم الوساطة والمحسوبية، وإحلال مفهوم الكفاءة والعدالة محل مفاهيم المحاباة والمجاملات الأسرية، ونبذ أفكار التطرف والتعصب والاضطهاد الدينى.

ثانياً: الأدوات الاقتصادية والمالية لمكافحة الفساد الإداري

بجانب الإجراءات والحلول السابقة، يوجد عدد من الآليات والحلول الاقتصادية، نعرضها تباعاً:

معالجة ظاهرة اقتصاد الظل

إن زيادة عدد العاملين في اقتصاد الظل مرتبط بعدة عوامل، أهمها عدم تناغم القوى العاملة التي تتوجه لذلك الاقتصاد، مع متطلبات سوق العمل الرسمي، وهنا من الضرورة تدريب وتأهيل اليد العاملة وتشجيع البحث العلمى، واستيعاب هذه القوى العاملة من خلال الاقتصاد الرسمى (حيان، موقع mafhoum)، وتوجد تجربة رائدة في ذلك، وهى تجربة الصين التي نظمت الصناعات المنزلية، وأضفت عليها التخصص، والتنظيم الرسمى، حتى أنها استوعبت كم هائل من العمالة تحت عباءة الاقتصاد الرسمى، مما رتب تخطيط جيد، وقرارات اقتصادية صائبة، لدقة المعلومات المتاحة للدولة، والقضاء على الاقتصاد غير الرسمى، الذى أصبح يشكل نسبة ضئيلة، ذات تأثير ضعيف على الاقتصاد القومى.

كما يجب بسط الرقابة على الأسواق، وتدعيم الجهات الرقابية، وتقديم حوافز في البداية لتحويل الاقتصاد غير الرسمى إلى رسمى، ومثال ذلك مبادرة رئيس الجمهورية في مصر في مايو 2018، بإعفاء مشروعات الاقتصاد غير الرسمى من الضرائب لمدة خمس سنوات لتوفيق أوضاعها والانضمام إلى دائرة الاقتصاد الرسمى، وإن كان ذلك غير كافياً حيث يجب أيضاً التعهد بتقديم مزايا تمويلية وتسويقية وتسهيلات ضريبية وحوافز تأمينية للعاملين بالاقتصاد الرسمى بعد مهلة الخمس سنوات، تشجيعاً وحافز لهم للانضمام للاقتصاد الرسمى، وكذلك تشديد العقوبات والإجراءات لمن لا يمتثل لذلك (موقع الشروق، 2018/6/24).

كما يجب تنشيط أجهزة الرقابة ودعمها؛ لتقوم بحصر شامل لمناطق الاقتصاد غير الرسمى؛ لإجبارها على العودة إلى مضمار الاقتصاد الرسمى، ويمكن أن يتم ذلك بطرق متعددة.

ترشيح الأداء الاقتصادى للجهاز الإداري

يمكن الاستعانة بروشة البنك الدولى، لضبط حجم الجهاز الإداري، وترشيح نفقات الأجور، والتي تمثل أكبر بند في المصروفات بالموازنة العامة، وقد أشار البنك إلى عدة حلول في هذا الصدد منه: حصر وحذف

الأسماء غير الموجودة فعلياً في الجهاز الحكومي، والتخلص من الوظائف الشاغرة، والحد من العمالة المؤقتة والموسمية، وتجميد التعيينات، والتوقف عن الترقيات التلقائية، وتقديم حوافز لترك الخدمة مبكراً للعمالة الزائدة، وتفعيل فصل الموظفين المقصرين من الخدمة (WB, 2009).

كما يمكن لتحجيم الجهاز الإداري، إعادة التفكير في قوانين العمل، بعد الإفراط في حماية المراكز القانونية المستقرة التي يكتسبها العاملون بالتعيين في الجهاز الإداري، ووضع نظام لإعانات البطالة، والذي أحياناً يكون أوفر للحكومة في النفقات من ضم عمالة للجهاز الإداري، دون وجود فرص عمل حقيقية لهم، وتكون الإعانة لفترة مؤقتة لحين توفير فرص عمل حقيقية (غانم، 1991).

وفي مرحلة لاحقة يجب تأهيل الجهاز الحكومي للاندماج في النظام العالمي (الوالى، 2002)، وإدخال التكنولوجيا الحديثة والحاسب الآلي في كافة الإدارات والجهات الحكومية، سواء في تقديم الخدمات الحكومية، أو ميكنة نظام العمل داخل الإدارات الحكومية وكذلك بناء قواعد بيانات قومية مرتبطة على مستوى مركزي.

التحول نحو موازنة البرامج والأداء والحكومة الإلكترونية، وتطبيق مفهوم معدلات الأداء

يعنى التحول من موازنة البنود والاعتمادات إلى موازنة البرامج والأداء، التحول من السؤال عن ما تم إنفاقه مقارنة بالمتعمد، إلى السؤال عن مدى جدوى الإنفاق في تحقيق الهدف من الاعتماد المالي، وتطبيق وتعميم نوافذ الحكومة الإلكترونية للفصل الجسدي بين المواطنين المتعاملين مع الأجهزة الحكومية وبين الموظفين والوسطاء، ليصبح التعامل إلكترونياً، وفقاً لمنظومة إلكترونية بسيطة ومعلومة للكافة؛ مما يقضى على الرشاوى والمحسوبيات والنفوذ.

خاصة وقد أثبتت تجربة الحكومة الإلكترونية نجاحات كبيرة في العديد من النماذج الدولية، كآلية لتطوير مستوى الخدمات العامة للمواطنين، وكآلية لا غنى عنها لمكافحة الفساد ونشر مفهوم الشفافية (صبرينة، 2014)، وبما يعنى استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطور الاتصالات في خدمة العمل الحكومي.

ويعد وضع معدلات أداء للموظف العام في الجهاز الإداري للدولة تأخذ في الاعتبار الكم والكيف، من الأمور ذات الأهمية البالغة في ضبط الأداء، وتفعيل انتاجية الإنفاق الحكومي، والمساهمة الفعالة في تحقيق سياسات وخطط التنمية الاقتصادية، ويهدف وجود معدلات للأداء التأكيد من تحقيق الأهداف الموضوعية، ومعرفة المركز المالي والاقتصادي للمنظمة في تاريخ معين (عبد الرحمن، 2016).

دعم اتجاه الشمول المالي

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات البنكية وخدمات التمويل والإئتمان وكافة التحويلات المصرفية؛ لتجنب لجوء البعض إلى القنوات غير الرسمية، التي لا تخضع للرقابة، ومرتفعة التكلفة نسبياً، مما يرتب سوء استغلال الاحتياجات المالية والمصرفية لمن يلجأ لذلك (المصارف المركزية، 2015).

ويعد الشمول المالى من أدوات ضبط السياسة النقدية والمالية فى الدولة، باعتباره يفصح عن حجم واتجاهات النشاط الإقتصادى مما يتيح فرصة الوصول إلى نتائج حقيقية عن أداء الإقتصاد القومى، ومما يمكن الدولة من اتخاذ السياسات المالية والنقدية المناسبة، لتحقيق الأهداف المطلوبة.

كما أن للشمول المالى تأثيرا على اتجاهات السياسات النقدية، أثناء الاضطرابات الإقتصادية الناتجة عن صدمات العرض فى الإقتصاد، حيث أن السياسة النقدية تركز على الاستقرار فى معدلات التضخم على حساب تقلبات الناتج القومى، عندما تكون نسبة المشمولين ماليا كبيرة، بينما عندما تنخفض تلك النسبة تركز السياسة النقدية على الاستقرار فى معدلات الناتج القومى على حساب تغيرات التضخم (على، 2018).

10- الإطار التطبيقي للدراسة: الفساد الإدارى وأبعاده المختلفة على مسيرة التنمية

المستدامة فى مصر

بعد أن عرضنا فى القسم الأول لمفهوم الفساد الإدارى وعناصره وتصنيفاته، وأسبابه سواء العامة أو الإقتصادية، ثم عرضنا لآثاره على التنمية المستدامة ووسائل وأدوات مكافحته كإطار نظرى للدراسة، نعرض فى هذا القسم الدراسة التطبيقية على مصر من خلال التعرض للعناصر التالية:

- ظاهرة الفساد الإدارى فى مصر وأسبابها.
- آليات تأثير الفساد الإدارى على التنمية المستدامة.
- وسائل وأدوات مكافحة الفساد الإدارى فى مصر.

10-1 ظاهرة الفساد الإدارى فى مصر وأسبابها

نتناول تلك الظاهرة فى مصر من خلال تحديد حجمها ثم الحديث عن أسباب الظاهرة فى مصر:

1-1-1 حول ظاهرة الفساد الإدارى فى مصر

من الملاحظ على الفساد الإدارى فى مصر، عدد من السلبيات فى سلوك العاملين انتشرت فى كافة القطاعات الحكومية، وأكثرها شيوعا وفقا لأهميتها: عدم احترام وقت العمل، والمحسوبية، والرشوة، والتسويق فى قضاء مصالح الناس، والعمولات، والإسراف فى استخدام الموارد. وأهم أسباب تفشى تلك السلبيات: الافتقار إلى القدوة الحسنة فى بيئة العمل، والتمييز فى المعاملة بين الأفراد، وكثرة القوانين المتعلقة بانجاز العمل وعدم وضوحها أحيانا (عباس، 2006، 35-38) وعدم وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب، والتضخم الوظيفى، وقصور أنظمة الحوافز المعمول بها، وعدم التحديد الواضح للسلطات والمسئوليات (عبد الرحمن، 2016).

وقد بلغ الفساد الإدارى حدا، ظهر معه مركز يدعى أنه مركزا بحثيا متخصصا فى مجال مكافحة الفساد الإدارى، وأنه تابع لمجلس الوزراء، يختص بعمل احصائيات ونتائج حول حجم الفساد فى الجهاز الإدارى للدولة، مع إصدار كرنبيات عضوية به لعدد كبير من الشخصيات العامة والسياسية المصرية، وقد استطاع

المركز من وراء ذلك تحصيل مبالغ مالية كبيرة، ثم تبين بعد ذلك أنه مركز وهمي، يسعى لتحقيق مكاسب مالية غير شرعية (ياسر، 2016).

بينما في عام 2017 تراجع تصنيف مصر في تقييم ذات المنظمة، والصادر عنها يوم الأربعاء 2019/1/23، لتحتل المرتبة 117 من ضمن 176 دولة، وقد أعلنت المنظمة في تقريرها أن الدول العربية لم تكن أحسن حالا من مصر، إلا أن ثلاث دول اتخذت خطوات جادة نحو محاربة الفساد، هي الأردن ولبنان وتونس، بينما باقى الدول مازالات تحتاج مزيد من الإرادة السياسية الحقيقية، لمواجهة الفساد وعمل تغيير حقيقى وجاد على أرض الواقع (موقع مصرأوى، 2019).

وقد كانت الجهة الأولى التى لها السبق فى مصر ولا زالت، فى كشف وقائع فساد عديدة، هى هيئة الرقابة الإدارية، خاصة بعد نقل تعيينها عند تعديل قانون الهيئة عام 2017، من رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية مباشرة، حتى أنها ضبطت فساد أرفع المناصب القيادية فى الدولة، أمثال المحافظين والوزراء، وكبار رجال القضاء، أثناء ممارستهم لعملهم وأطلقت الخط الساخن (16100)؛ للإبلاغ عن أى حالات فساد إدارى، وبالطبع لم يكن ذلك مسموحا به فى العهود السابقة.

ولا يخفى على أحد قضية الرشوة الشهيرة المقيدة ضد مدير عام المشتريات بمجلس الدولة نهاية عام 2016، التى ضبطتها هيئة الرقابة الإدارية بتحرياتها السرية، والتى قبض فيها على أهم شخصية قضائية فى المجلس، وهو أمين عام المجلس- المستشار وائل شلبى- الذى انتحر فى محبسه فى اليوم التالى للقبض عليه وتحديدا 2017/1/2، بعد التحقيق معه لمدة ست ساعات متواصلة من نيابة أمن الدولة العليا، والتى منعتة من التصرف فى أمواله، وألقت القبض عليه فى اليوم التالى مباشرة لتقديم استقالته من المجلس، بعد أن أعلن المجلس أنه لا يتستر على أى فساد، أو فعل يشكل مخالفة للقانون، وأنه سيتم فحص كافة المستندات الخاصة بجميع العقود التى أبرمها المجلس، فى الخمس سنوات الماضية؛ للوقوف على مدى مطابقتها للقانون (موقع اليوم السابع، 2017/1/2).

بل أن الفساد لم يترك أنشط الجهات الرقابية فى مصر، وهى هيئة الرقابة الإدارية، المنوط بها مراقبة كافة الجهات والهيئات الإدارية فى مصر، حيث وصلت المحسوبيات داخل الهيئة من 40-50 % على حد تعبير أحدهم، رغم أن الهيئة تفرض رقابة صارمة على أعضائها، تصل إلى حد مراقبة كافة أجهزة الهاتف الشخصية للعاملين بالهيئة، وقد حدث وأن أقيـل عدد من أعضاء الهيئة لأسباب يغلب عليها الفساد الإدارى (اسماعيل، 2016).

أما عن حجم الفساد الإدارى فى مصر إحصائيا، فتبلغ قضايا الفساد المتعلقة بالجهاز الإدارى المصرى، الذى يضم حوالى 6.1 مليون موظف، التى تم تداولها أمام هيئة النيابة الإدارية، عام 2015 عدد 195566 قضية، وعام 2016 عدد 205726 قضية منها 69011 قضية مخالفات مالية، و82219 قضية مخالفات إدارية، والباقى قضايا مخالفات مسلكية، بخلاف تقديم عدد 54724 شكوى من المواطنين فى ذلك العام، بينما عدد القضايا المتداولة عام 2017 بلغ 181221 قضية منها 70828 قضية مخالفات مالية، و63222 قضية

مخالفات إدارية، والباقي قضايا مخالفات مسلكية، وتم تقديم عدد 84532 شكوى في ذلك العام، وذلك بسبب شيوع الإهمال وغياب المسائلة وانتشار الرشوة، وتضارب الاختصاصات (النيابة الإدارية، 2018).

وتؤكد تقارير أن نحو 30% أو أكثر من المعونات الدولية لا تدخل خزينة الدولة، وإنما يتحصل عليها كبار المسئولين (عبد الفضيل، 2012). ورغم الجهود المبذولة بين الحين والآخر من الدولة المصرية لمواجهة الفساد والتي تم تكثيفها منذ عام 2016/2017، خاصة من جانب هيئة الرقابة الإدارية، إلا أنها لم تتمكن من محاصرة الفساد الإداري، أو تحجيمه، وذلك لعدة أسباب منها (اسماعيل، 2012): سياسات عامة متناثرة وغير متكاملة أو متوازنة وأحيانا متعارضة. الأجهزة الرقابية يزيد عددها على 22 جهازا رقابيا في مصر، تمارس أدوارها في جزر منعزلة بلا أى تنسيق. شيوع ثقافة الفساد الإداري لإنجاز الأعمال، وتلاشي الطبقة الوسطى أمام سطوة رأس المال (عارف، 2016).

وقد أشار باروميتر الفساد العالمي لعام 2013 أن 80% من موظفي الخدمة المدنية فاسدون إداريا، في أجهزة الشرطة والمحاكم والمرافق والمصالح الخدمية (Transparency International, 2013)، بينما ورد بتقرير الباروميتر حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شاملا مصر عن عام 2016، أن 50 مليون شخص بالغ في المنطقة، يضطرون لدفع رشاوى من أجل الوصول إلى خدمات أساسية يستحقونها، وبواقع 50% من عينة الاستقصاء في مصر عن عام 2015، حيث باتت الرشاوى أمرا اعتياديا (منظمة الشفافية، 2016).

وقد وصل الأمر أن بعض المثقفين يؤكد تصريحا لا تلميحا، وبشكل غير مسبوق، أنه لا توجد في مصر ديمقراطية حقيقية وغياب الديمقراطية يعد بيئة خصبة لازدهار الفساد الإداري بكافة صوره وأشكاله (الأبيض، 2017/2/7)؛ مما يعكس آثارا اجتماعية سلبية عديدة على المجتمع، منها ضعف الانتماء، وتعد فرصة مواتية لانتشار الإرهاب، وعدم وضوح مفهوم المواطنة، وزيادة الأحقاد بين الناس.

ويرى الباحث على ضوء ما ينشر ويعلن عن قضايا الفساد في مصر أن الساحة المصرية تحتوى على كافة أنواع وتصنيفات الفساد السابق التعرض لها في القسم الأول، فقد احتوت على تسهيلات لاحتكارات متعددة، كحديد التسليح والأسمنت، والاستيلاء على أراضي الدولة، والفساد المنتشر في المحليات، وانهييار العقارات المخالفة للمواصفات، وهدم الفيلات الأثرية، وتزوير الانتخابات، وانهييار صناعة النسيج، وغير ذلك الكثير (دويدار، 2013).

2-1-1 أسباب للفساد الإداري خاصة بمصر

أولاً: أسباب غير إدارية

يلاحظ الباحث من خلال الملاحظة العلمية للواقع المصرى، أن كافة الأسباب التي عرضنا لها في القسم الأول متوافرة في المجتمع المصرى، فعن ضعف الرقابة الذاتية يلاحظ أن المجتمع المصرى على الرغم من وصفه بالتدين، إلا أن ذلك التدين يغلب عليه الإلتزام بجانب العبادات أكثر من الإلتزام بجانب المعاملات، والتي

تتناول المنظور الديني لقيمة العمل واثقانه والنهى عن الغش والفساد، وغيرها من أمور المعاملات التي تعلى فكرة الرقابة الذاتية ابتغاء مرضات الله.

وعن ثقافة إعلاء المصلحة الآسرية والأقليات الثقافية، نجد أن هذا السبب متوافر أيضا في الثقافة المصرية، ولعل ذلك يرجع إلى ما مر به المجتمع المصرى من فترات استعمار وقهر، واستبداد الحكام على مر العصور. وعن أحقية توريث الوظيفة العامة فالأمر أصبح جليا بتعمد أغلب المؤسسات العامة في مصر، وضع نسبة كبيرة من التعيينات والتعاقدات المؤقتة لحين التثبيت، من أبناء العاملين بهذه المؤسسات والمصالح العامة، حتى أصبح الأمر أقرب إلى التوريث، وما زال يرتكب ذلك في جهات سيادية، كمؤسسات القضاء والشرطة على وجه الخصوص (سليم، وآخرون، 1997)

وعن المساس بمبدأ استقلال القضاء علاوة على فلسفة التوريث الراسخة في عقيدة جميع الهيئات والجهات القضائية في مصر، والتي تعد شبهة فساد داخل منظومة القضاء في مصر، وهى من الأسباب التي أدت إلى التحاق عدد ليس بالليل بالمنظومة القضائية، من أبناء أعضائها، بعضهم ليس على المستوى المميز، الذى كان يمكن أن يتم في حالة استبدالهم، بمن هم أعلى كفاءة وقوة، من أوائل كليات الحقوق والشرطة والقانون والشرطة في مصر، الكليات المؤهلة للالتحاق بالهيئات والجهات القضائية.

بالإضافة لعدم اتصال القضاء التأديبى التابع لمجلس الدولة، بهيئة النيابة الإدارية، وهو ما يعنى عدم استفادة ذلك القضاء، بخبرات أعضاء النيابة الإدارية في التحقيق التأديبى، أسوة بما يتم بين أعضاء النيابة العامة والقضاء العادى، وهو سبب جوهرى لحصول عدد كبير من العاملين المحالين إلى المحاكمات التأديبية على براءات أو أحكام ضعيفة، بسبب عدم خبرة أعضاء المحاكم التأديبية في هذا المجال، والذين ينتدبون سنويا للمحاكم التأديبية، من دوائر مختلفة تابعة لمجلس الدولة، لا علاقة لها بالتأديب.

ثانيا: أسباب إدارية

عن افتقاد القدوة الحسنة لعل ما أدى إلى ذلك ما جرى عليه العمل لفترات طويلة سابقة، حيث كان هم الموظف الإدارى في مصر أن يرضى رئيسه ويمدحه، وكان لسياسات تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة لتولى المناصب القيادية، أثر سئ بانتشار عناصر الفساد في أجهزة الدولة المختلفة؛ مما جعل من الفساد منظومة مترابطة الأطراف، يصعب القضاء عليها بسهولة، ولعل ما يقوم به جهاز الرقابة الإدارية من دور نشط في السنوات الأخيرة، يعد بداية لطريق الإصلاح والقضاء على رؤوس الفساد.

وعن تعقد منظومة العمل الإدارى وغياب المتابعة وبقاء القيادات لفترات طويلة، فلعل الجهاز الإدارى المصرى أكثر الأجهزة تعقيدا في الدول النامية ؛ لكثرة اللوائح والتعليمات، بشأن إجراءات سير العمل وتضاربها أحيانا كثيرة، بالإضافة إلى تداخل الاختصاصات بين الوزارات والأجهزة المختلفة، وغير ذلك من الأمور التي تزخر بها الدراسات الإدارية، ووسائل الإعلام المختلفة.

وعن تضخم الجهاز الإداري، ففي عام 2015 بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي المصري 6 ملايين و750 ألف موظف (جهاز التعبئة، 2016)، وهذه نسبة تتعارض مع المعدلات العالمية بالنسبة لحجم السكان في الدولة، وتؤدي لكوارث متلاحقة، منها عدم إمكانية الحصول على وظيفة ملائمة، لكون الرجل المناسب ليس في المكان المناسب، والعمل مقسم ومفتت دون داع، ويتم خلق مستويات مراجعة لا حاجة لها، تُبطئ من العمل، وتقلل جودته، وتوزع علاوات دون مناسبة؛ لإرضاء الموظفين، ويحصل أغلب العاملين على تقرير امتياز، دون تقييم حقيقي للأداء (عبد الرحمن، 2016).

وعن عدم الالتزام بمبدأ التناسب بين السلطة والمسئولية، يلاحظ بعض الباحثين أن رجل الإدارة في مصر، غالباً ما يلجأ إلى أعذار وأسباب تعفيه من المسئولية، مثل نقص الإمكانيات والاعتمادات المالية، كما قد يلقى بالمسئولية على غيره، بطرق متعددة، بالإضافة إلى ما يقوم به البعض بتوسيع اختصاصاته على حساب الآخرين؛ كي يعطى لنفسه أهمية زائدة. (عبد الوهاب وعثمان، 2000).

وعن الانفصال المؤسسي لأجهزة الرقابة، نجد أن الجهات والهيئات الرقابية في مصر عديدة تصل إلى 22 جهة، طبقاً لما أعلنته وزارة التنمية الإدارية، أهمها الجهاز المركزي للمحاسبات، ومباحث الأموال العامة، والنيابة الإدارية، والرقابة الإدارية، ونيابة الأموال العامة، وجهاز الكسب غير المشروع، والتفتيش المالي والإداري بالجهات الإدارية، ووزارة المالية، والمخابرات العامة، والبنك المركزي، وهو ما يتناقض مع نص المادة 218 من دستور 2014، التي تلزم الدولة بمكافحة الفساد⁽⁷⁾.

علاوة على عدم تفعيل المادة الخاصة بالجهاز المركزي للمحاسبات في دستور 2014، التي أعطته صلاحية الرقابة على الأجهزة والتي تستلزم إخطار الجهات القضائية بالمخالفات التي يكتشفها⁽⁸⁾، ومع ذلك لم يتم تفعيل تلك النصوص حتى عام 2019، وذلك لعدم تعديل قوانين الأجهزة الرقابية - باستثناء هيئة الرقابة الإدارية - وأهمها الجهاز المركزي للمحاسبات والنيابة الإدارية ويجب على الدولة التنسيق بين الأجهزة الرقابية، لمواجهة الفساد مجتمعة، وهو ما سيكون له وقفة، لوضع رؤية متكاملة في هذا الخصوص، لتوصيل حلقات الاتصال المقطوعة عمداً من الدولة.

وعن غياب الشفافية فقد عد البعض غياب الضبط الحكومي وضعف المؤسسات الرقابية السبب الأهم والرئيس في انتشار الفساد الإداري (عبد الجواد، 2012).

وقد أرجعت مؤسسة الشفافية الدولية أسباب تفاقم الفساد الإداري في مصر، إلى أربعة أسباب رئيسية، بغض النظر على الحالة الدولية محل بحثها وتحليلها وهي: الفساد السياسي، وعدم وجود أو ضعف الإدارة

7 نص المادة 218 من دستور مصر 2014 " تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية المختصة بذلك. وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون "

8 نص المادة رقم 219 من دستور 2014. " يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات الرقابة على أموال الدولة، والأشخاص الاعتبارية العامة، والجهات الأخرى التي يحددها القانون، ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة، ومراجعة حساباتها الختامية "

السياسية الحقيقية الداعمة لسياسات مكافحة الفساد الإداري، وعدم وجود ضمانات حقيقية لحرية الرأي، وعدم استقلال أجهزة القضاء والرقابة الإدارية (حتر، 2017)

ثالثاً: أسباب اقتصادية

لا شك أن أحد أهم أسباب اندلاع ثورة 25 يناير 2011، القضاء على الفساد الإداري المستشري في جنبات الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتي لا تكفي النصوص الدستورية وحدها لتحقيقها، ما لم يرهن الواقع العملي على الالتزام بها (الجبالي، 61، 2016-94)، وغياب دور المواطن، في إطار حالة التهديد الحياتية اليومية، التي بات يعيشها مع إرتفاع الأسعار، واستغلال بعض التجار مشكلاته وحاجاته اليومية (الجندي، 2016).

وعدم وجود علاج جذري وفوري لمواجهتها؛ سيتسبب في تأخر بل وعدم الشعور بنتائج النمو الاقتصادي غير المسبوق في الحياة الاقتصادية المصرية، سيما بعد تحرير سعر الصرف للجنة المصرية بدءاً من 2016/11/2، ثم تخفيض الدعم على الوقود وغيره من السلع المدعومة، في طريق الوصول إلى سوق اقتصادي حر، يعمل بآليات منضبطة، يواكب ما يحدث في الدول الكبرى التي تقود العالم اقتصادياً، كما يعد الفساد أحد أهم أسباب تعطيل برامج التنمية الإصلاحية عموماً، وبرامج الإصلاح الإداري خاصة (وزارة التنمية، 2008).

وعن ضعف الأداء الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي، لا شك أن مصر منذ 2016/11/2 تاريخ تعويم الجنية المصري، قد عانت من ارتفاع عام في الأسعار غير مسبوق، أدى إلى ظروف اقتصادية واجتماعية في غاية الصعوبة، وهو ما يصاحبه إفراط الغالبية في الأنانية والفردية، وتنامي سطوة الفكر المادي على المجتمع (بدوي، 1973)؛ مما ساهم بدرجة ملحوظة في زيادة حجم الفساد، لأن الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة سواء من العاملين في القطاع العام أو الخاص، تأثرت بشكل كبير في فترة وجيزة، بسبب انخفاض قيمة العملة المصرية، مقارنة بالدولار والعملات الأخرى.

وذلك بسبب اعتماد المجتمع المصري بشكل موسع على الاستيراد، دون محاولات جادة لزيادة حجم الإنتاج المحلي الحقيقي ومن هنا اتسعت الهوة في طريقة توزيع الدخل القومي، عن طريق استفادة طبقة قليلة العدد من سياسة التعويم، على حساب أغلب طبقات المجتمع، التي انخفض دخلها الحقيقي بشكل ملحوظ.

وإذا كانت معدلات النمو قد تحسنت إلى حد كبير في السنوات القليلة الماضية، حيث وصلت إلى أكثر من 5% بعد أن كانت أقل من 3%، عقب ثورة يناير/2011، إلا أن المعدلات المستهدفة أكبر من ذلك بكثير، ولعل بقاء جذور الفساد من أسباب تأخر نجاح الجهود المبذولة، لرفع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين هيكله.

وعن عدم تطبيق معدلات لقياس الأداء، فعملية تقييم الأداء لها ثلاثة محاور: مدى إمكانية التطوير، ومدى تحقيق الفاعلية بمقارنة النتائج المحققة بالأهداف المرجوة، ومدى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة داخل الجهاز الإداري (عبد الرحمن، 2016)، وافتقار المؤسسات الحكومية المصرية الأخذ بهذه المعايير، وتضخم حجم العمالة بها، سبب رئيس لانتشار الفساد الإداري داخل الوحدات الإدارية، من خلال تركيز ضغط العمل على عدد قليل من قوة الجهاز الإداري، وبقية العمالة دون عمل حقيقي، وفي النهاية المقابل المادى متقارب بين العاملين داخل ذات الوحدة؛ مما يقضى على إمكانية تطوير العمل، بل وتزداد دائما بيئة العمل سوء وعوارا.

وعن عدم التخصيص الأمثل للموارد البشرية فإن اختيار شخص أقل أمانة وكفاءة من غيره لمنصب معين فيه خيانة لله ورسوله، كما قال النبي (من استعمل رجلا من عصابة وفيهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين) (الحاكم، حديث 6275)، ولذلك عدم تطبيق هذه المعايير الموضوعية عند اختيار القيادات الإدارية، وتولية المناصب العامة بشكل عام، هو- سبب رئيس في الفساد الإداري الذى ينتشر في القطاعات الحكومية في مصر بنسب متفاوتة؛ مما يتسبب في إقصاء كفاءات وخبرات عديدة إما عن المناصب داخل مصر أو عن طريق هجرة تلك الكفاءات للخارج، لكون الاختيار في الخارج يتم في دول عديدة على أسس موضوعية، بعيدا عن المعايير الشخصية غير الموضوعية.

كما أن عدم وجود معايير للأداء في الوظيفة الحكومية، أفقد تقارير تقييم الأداء فاعليتها، كقياس دورى لأداء الموظف للواجبات والمهام المكلف بها.

وعن سوء استخدام وسائل تطور التكنولوجيا، نلاحظ ما خلفته التكنولوجيا الحديثة من فساد أخلاقي على فتيات وشباب مصر باستخدام مواقع إباحية، ونشر للرديلة، واستهلاك أوقات الشباب الذى لديه طاقة جامعة، دون عائد أو فائدة عليهم، بل على العكس أضرت بصحتهم وأساءت معاملاتهم مع آبائهم وأمهاتهم، وأفسدت على كثير من الأسر جو الآلفة والتواصل والمحبة، الذى كان موجودا قبل ظهور هذه الوسائل التكنولوجية الحديثة.

10-2 آليات تأثير الفساد الإداري على التنمية المستدامة

للفساد الإداري في مصر آثار غير مباشرة على التنمية وأخرى تعد آثار اقتصادية مباشرة، نعرض لهما تباعا:

10-2-1 الآثار غير المباشرة

تلاحظ أن البعض من ذوى المناصب العامة في مصر يستغلون مناصبهم في تحقيق مكاسب خاصة، متغافلين عن المصلحة العامة كهدف رئيس لتولية أصحاب تلك المناصب، سواء من كان منها بالتعيين أو بالانتخاب، وهو ما يعد النواة الأولى لما نراه من فساد مالى وإدارى متشعب الأركان، فالبعض اعتبر الرشوة التى شدد المشرع الجنائى عقوبتها، حق مكتسب وجزء أساسى من دخله لا يمكن التفريط فيه، والبعض الآخر ظن أن تعيينه أكبر عدد من أهله ومعارفه في الوظائف العامة - لاسيما المناصب الرفيعة منها

كالقضاء والجامعات ووزارة الخارجية - واجب عليه نحو ذويه، وحق من حقوقه المستمدة من منصبه، وهو ما يجعله يتمسك بمنصبه لأكثر فترة ممكنة. مما يوجه عائد التنمية إلى فئات غير مستحقة على حساب الفئات المستهدفة من خطط التنمية المستدامة.

إضافة إلى غياب دور دولة القانون والمؤسسات، مع انتشار المحسوبيات والرشاوى والنفوذ، وإعلاء المصالح الشخصية والفئوية الضيقة على المصالح العامة، نحو تعميق رأسمالية المحاسيب وتغييب الطبقة الوسطى (فرجاني، 2012)، وسطوة النفوذ واستغلال الوظيفة العامة والاتجار بها وعدم المساواة بين المواطنين، حيث يحظى بعضهم بتسهيلات عديدة لقدرتهم على دفع الرشاوى، والتواصل مع أصحاب النفوذ، وغيرهم من الفقراء تنتهك حقوقهم، ويحرمون من الخدمات العامة، وهنا يصل بالفساد أن يشكل جريمة انتهاك حقوق الإنسان (سلامة، 1993).

بعمل استقصاء عن الفساد في مصر أكد جانب كبير من المستقيمين على أن أداء مصر سئ للغاية بمعيار الفساد الإداري، حيث سجلت مصر أعلى معدل في المنطقة في مدى انتشار الرشوة عام 2016/2015 (منظمة الشفافية، 2016)، التي تعد أهم أشكال الفساد الإداري في مصر، ومن أشهر الأحكام القضائية في رشاوى المسؤولين في مصر، الحكم على وزير زراعة سابق بالسجن عشر سنوات⁽⁹⁾، وكذلك الحكم على نائبة محافظ الأسكندرية السابقة بالسجن 12 عاما⁽¹⁰⁾ ومن الآثار الهامة هجرة الكفاءات المصرية في كافة المجالات إلى الخارج، وانتشارها في دول العالم المتقدم، لعدم قدرتها على الإبداع في ظل مظاهر الفساد المنتشرة داخل جنات المجتمع المصري، علاوة على تهريب الآثار، والاستيلاء على أراضي الدولة بأبخس الأثمان ومخالفات القطاع العقاري دون سداد مستحقات الدولة وغيره من أوجه الفساد.

10-2-2 الآثار الاقتصادية المباشرة على التنمية

نلاحظ أن الآثار الاقتصادية على التنمية السابق الإشارة إليها في الجانب النظري متحققة أيضا في مصر، مع ملاحظة بعض الآثار المتعلقة بالحالة المصرية على النحو التالي:

بشأن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، عموما لا توجد في مصر معلومات دقيقة وموثقة، عن حجم هذا الاقتصاد وعدد العاملين به، وإن كانت بعض الدراسات تحاول تحديد نسبة ذلك القطاع داخل الاقتصاد القومي، وعموما تصل إلى نسب عالية، تنبئ بخطورة هذا الوضع الذي يشكل عبء على المجتمع، دون فائدة تعود عليه من ذلك، وفي النهاية كلما ازداد حجم الفساد الإداري في المجتمع تنامي وتزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي، وزادت أعبائه وآثاره السيئة على الطبقات الدنيا في المجتمع، والتي تعيش على حد الكفاف.

9 وقد غرمت المحكمة الوزير صلاح هلال مليون جنيهها، وتضمنت القضية إدانة مدير مكتبه محي الدين سعيد الذي حكم عليه بالسجن عشر سنوات وغرامة نصف مليون جنيهها، راجع <http://www.france.com/ar>

10 الحكم على سعاد عبد الحميد الخولي في القضية رقم 4517 لسنة 2017 جنابات القاهرة المنعقدة بالتجمع الخامس، يوم الأربعاء الموافق 30/1/2019 بالسجن 12 عاما مشددا، وشمل الحكم 6 أشخاص آخرين معها.

وفي مصر نرى مثالا ظاهرا للكافة لحالة من حالات الاقتصاد غير الرسمي، وهى ظاهرة الدروس الخصوصية، التى تستنزف نسبة كبيرة من ميزانية أغلب الأسر المصرية، والتى لا تخضع لأى عبء ضريبي، لكونها تتم فى الظل، دون حصر لها أو تحديد دقيق لحجمها، وهى ناتجة عن فساد منظومة التعليم، وعدم استطاعتها أداء دورها فى توفير خدمة تعليمية مرضية، داخل النطاق الرسمى فى المدارس، وكذلك فساد قطاع الضرائب المتقاعس عن حصر مراكز الدروس الخصوصية وفرض ضرائب عليها، وأيضا فساد المحليات التى تسمح بوجود مراكز للدروس الخصوصية معلومة ومعروفة للكافة، ومع ذلك غير مرخصة، ولا تسعى لاتخاذ إجراءات غلقها، وهذا بالطبع بسبب الرشاوى والعطايا التى تسدد لصالح موظفى الدولة المنوط بهم ضبط تلك المراكز؛ لكى يغضوا الطرف عنها.

وهو ذات ما يحدث فى العقارات المخالفة التى يتكسب منها أصحابها ملايين الجنيهات، بل مليارات فى بعض المواقع المميزة ولا يسددون عنها ضرائب، ولا تستفيد الدولة منها، ويغض مهندسو الأحياء الطرف عن تحرير محاضر وقتية لهذه العقارات المخالفة، مما يتسبب فى تفاقم الظاهرة، والتى قد ينتج عنها كوارث انهيارات، بسبب مخالفات البناء وعدم ترخيص تلك العقارات، وارتفاع الأبراج بشكل غير طبيعى، وكل ذلك من آثار الفساد الإدارى فى قطاع المحليات، والقطاعات المرتبطة به خاصة فى ضوء ما أعلنه رئيس مجلس النواب المصرى فى مايو/2018، أن نسبة العقارات غير المرخصة بلغت 97 % (موقع الشروق، 2018/6/24).

ومن أشكال الاقتصاد الخفى الناتج عن غياب الرقابة وانتشار الفساد، وجود مصانع ومشروعات بعضها يتعلق بمواد غذائية، تتخذ المنازل أماكن للتصنيع، وينتشر فيها مخالفات عديدة دون أى رقابة، بسبب فساد قطاعات الأمن الصناعى وتقاعس الأجهزة الرقابية المختصة عن غلق تلك الأماكن غير المرخصة، ولكن الإهمال أحيانا، وتقاضى رشوة فى أحيان أخرى، يجعل تلك الأجهزة لا تؤد عملها بالطريقة المطلوبة؛ مما يعمل على تزايد وتنامى هذا الاقتصاد غير الرسمى بشكل ملحوظ، ويزداد يوما بعد يوم، لعدم وجود ردع أو رقابة، مما يشجع الكثير من الأفراد على الاتجار بهذه الأساليب، التى لا تتحمل أى أعباء أو التزامات تجاه الدولة، كباقى القطاعات الرسمية.

أما عن تخفيض معدل الاستثمار والناتج القومى، فنلاحظ ضغوط اقتصافية كبيرة، تأثر بها كافة الطبقات داخل المجتمع، لكون معدل التضخم وارتفاع الأسعار تزايد منذ تاريخ تعويم الجنية المصرى- 2016/11/2- وحتى الآن - وهى فترة أقل من ثلاث سنوات - بمعدلات غير مسبوقة، لم تكن تحدث من قبل إلا خلال فترات قد تصل إلى عشرين عاما أو أكثر، بسبب انخفاض قيمة العملة إلى أقل من نصف قيمتها قبل التعويم، وساهم الفساد فى زيادة معدل التضخم بسبب الرشاوى للفسادين التى تزيد من تكلفة المنتجات، وهو الاحتكارات التى تتحكم فى الأسعار، وعدم السيطرة على الأسواق؛ مما يضغط على ميزانية ذوى الدخل الثابتة المحدودة (أبو العز، 2015)، التى لا تتحرك مع زيادة الأسعار، ولكن تنخفض قيمتها الحقيقية باستمرار، بفعل معدلات التضخم المرتفعة.

وبشأن الآثار السلبية على الإيرادات العامة نلاحظ أن الضريبة في مصر وعدد من الدول تعد المصدر الرئيس للإيرادات في الموازنة العامة، فقد سجلت الإيرادات الضريبية 66.4% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للعام المالي 2015/2014، بينما سجلت تقديرات الموازنة العامة المصرية للعام المالي 2019/2018 نحو 770.28 مليار جنيها، بنسبة 14.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 603.9 مليار جنيها بموازنة 2018/2017، بزيادة قدرها 166 مليار و362 مليون جنيها، بنسبة نمو 27.5%، وبزيادة 146 مليار و82 مليون جنيها، عن القيمة التقديرية المتوقعة لذلك العام، والبالغة 624 مليار و198 مليون جنيها، وبنسبة 14.2% من الناتج القومي الإجمالي بنسبة نمو 23.4% (موقع وزارة المالية المصرية، 2019).

كما أن كبار المفسدين بصفة خاصة، يلجأون إلى غسيل أموالهم بطرق متعددة، ومن ثم استخدام تلك الأموال تدريجياً؛ للحصول على المكانة الاجتماعية المرموقة داخل المجتمع، وتصل عملية الغسيل الاجتماعي إلى مداها في الجيل الثاني "جيل الأبناء" الذين يدخلون المجتمع من أبوابه، وليس من نوافذه، وعندما تصل إلى الجيل الثالث "جيل الأحفاد"، تكون آثار نشأة الأموال غير المشروعة قد تواترت تماماً، ونجدهم على قمة الهرم الاجتماعي للدولة، بفعل استخدام سلطان المال غير المشروع، ومن شأن ذلك اهتزاز ثقة الأفراد في المجتمع، وفي القيم الفاضلة كالثقة والأمانة (هلال، 2015).

وفي تقدير لبنك التنمية الأفريقي، للخسائر التي تتكبدها القارة الأفريقية ومنها مصر سنوياً، نتيجة تفسى ظاهرة الفساد، بلغ التقدير بأن الخسائر 300 بليون دولار سنوياً، بما يعادل 25% من الناتج المحلي الإجمالي لدول القارة مجتمعة، وهو رقم يزيد عن رقم المساعدات والمنح التي تأتي للقارة، مما يضعف من فرص التنمية والنمو الاقتصادي، وقد اتضح في تقرير منظمة الشفافية عن عام 2015، أن مستوى الشرطة في دول إفريقيا هم أكثر الفئات فساداً، ثم فئة رجال الأعمال، ثم مستوى الحكومات والضرائب في المرتبتين الثالثة والرابعة (أبو العز، 2015).

علاوة على أن لانتشار الفساد آثار سيئة على ثقة المجتمع الدولي - من مؤسسات تمويل دولية وبنوك - في الاقتصاد المصري، والإحجام عن تقديم المعونات والإجراءات اللازمة لعمل التنمية المستدامة.

ويرى البعض (جبر، 2017) وهو صحيح، أنه على الرغم من أن الفساد كان موجوداً في مصر قبل ثورة 23 يوليو 1952 وما بعدها، إلا أن الفساد منذ عام 1974 قد تحول من مجرد انحرافات شخصية أخذه في الاتساع، إلى بنية مؤسسية متكاملة، من خلال مجموعة من المظاهر والآليات أهمها:

1. تبنى بعض مؤسسات الدولة لسياسة شبه ممنهجة؛ لإفساد المؤسسات الأساسية في المجتمع (مثل مجلسي الشعب والشورى، مؤسسات صحفية، أجهزة أمنية، نقابات عمالية، وغيرها).
2. وجود خطوط اتصالات دائمة وواضحة بين هذه الجماعات وشاغلي المناصب العليا في السلطة التنفيذية، بشكل مباشر أو غير مباشر.
3. سياسات إفقار للطبقات محدودة الدخل، خاصة موظفي الدولة؛ لدفعهم إلى تلقي الإكراميات والرشاوى.

4. إفساد أجهزة الرقابة الشعبية (مثل الصحافة)، عن طريق توريث قياداتها في ممارسات فساد، أو أجهزة رقابة رسمية (مثل الرقابة الإدارية، ومباحث الأموال العامة)، بمد صلات الرقابة واختيار القيادات بالوساطة.
 5. وسائل صياغة القوانين والقرارات الإدارية بحيث تفتح ثغرات واسعة للفساد المحمى من الدولة، خاصة في القوانين الاقتصادية والضريبية.
 6. آلية التحايل القانونى عبر ما سمي (الصناديق الخاصة) خارج نطاق الموازنة العامة للدولة، والتي زاد عددها المعروف بنهاية عام 2008، على 8900 صندوقا ووحدة خاصة، تفرض رسوما على المواطنين، وتوزع مكافآت على العاملين، خاصة كبار المسؤولين، بما شكل شبكة واسعة من الفساد والإفساد.
- تبيد معظم شركات القطاع العام تحت مسمى الخصخصة، وغياب الشفافية في عملية تقييم الأصول والأراضى المملوكة لها وإجراءات التثمين والبيع وإنفاق عائدات البيع وإنعدام الرقابة عليها.

10-3 وسائل وأدوات مكافحة الفساد الإدارى فى مصر

البعض يعتقد أن وضع خطط اقتصادية محكمة، وبرامج تنمية محترفة في صياغتها، طموحة في أهدافها، متكاملة ومتوازنة بين قطاعات الدولة المختلفة، وعمل انفتاح اقتصادى مع العديد من دول العالم بما يخلق سوق مفتوحة، يستوجب تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية خلال فترة زمنية معينة، إلا أن المدقق والمحقق في الأمر يرى غير ذلك، لكون لا غنى لأى سوق قوية، عن دولة قوية نزيهه تقف أمامها وتحميها، لتحديث نهضة اقتصادية (بايلي وآخرون، 1996)

والتعامل مع قضية الفساد يجب أن يتم من منطلق إرهاب المفسدين، والردع العام لكل من ينتهج سلوك الفساد عمليا، بتصرفات تؤثر اقتصاديا وأخلاقيا على المجتمع، دون أن يكون الهدف مجرد الانتقام وتسلط الأجهزة الرقابية، وإلا سيكون ذلك مردوده سئ على الموظف النزيه، الذى يتضلع بمهام عمل كثيرة، خوفا من انتقام وتسلط الأجهزة الرقابية، في ظل أن كثرة العمل في الغالب يتولد عنها أخطاء غير مقصودة، وإلا سيؤدى ذلك لفساد آخر أكبر من المراد الحد منه (Guislain; Pierre 1997)، متمثلا في أيدي مرتعشة، تهاب اتخاذ القرارات الإصلاحية الجريئة، خوفا من المسائلة أمام الجهات الرقابية.

والتنمية المستدامة تستلزم دفعة قوية، عبارة عن حد أدنى من الموارد، ينبغى تخصيصه لعملية التنمية؛ لى تتوافر لها فرص النجاح، مع بذل حد أدنى من الجهد الإنمائى، للتغلب على عوامل المقاومة التى يتصف بها الاقتصاد المتخلف، سعيا للانطلاق به نحو التنمية (شافعى، 1970)، ويتحدد حجم الدفعة القوية المطلوبة لإحداث تنمية، بمقدار الاستثمار اللازم توفيره؛ لتحقيق الحد الأدنى من معدل النمو الاقتصادى، فإذا لم يتم تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق ذلك القدر من الاستثمار، لن ينجح الاقتصاد في الانطلاق إلى آفاق التنمية المرجوة (العيوسوى، 2003).

ونرى تقسيم تلك الآليات إلى آليات غير اقتصادية وآخرى اقتصادية

10-3-1 أدوات ووسائل مكافحة الفساد الإدارى غير الاقتصادية

عن إصلاح الجهاز الإدارى الذى يعد فساده أهم العقبات التى تحد من الإنطلاق نحو التنمية الشاملة فى مصر، يتعين على الدولة تبنى سياسات جادة ومركزة؛ للعمل على إصلاح الجهاز الإدارى، وإذا كانت وسائل وطرق إصلاح الجهاز الإدارى تخرج عن نطاق هذا البحث، فإننا نشير فقط إلى أن الدولة ومنذ سنة 1951 (تاريخ إنشاء ديوان الموظفين، الذى نشأ بناء على اقتراح الخبير الانجليزى سينكر الذى استقدمته الحكومة لدراسة نظام الموظفين وتقديم الاقتراحات فى شأن اصلاحه) قامت بمحاولات متكررة ومتعددة فى هذا الشأن، إلا أنها جميعا باءت بالفشل لأسباب عديدة (مهنا، 1977) حذف هذه الفقرة ووضع الفقرة التالية بدلا منها من ثلاث فقرات آخر البحث أو حذفهم نهائيا.

ولعل ظروف مصر السياسية والاقتصادية فى الوقت الراهن، تسمح بتبنى سياسات فاعلة وجادة ومركزة فى هذا الشأن خاصة فى علاج الفجوة بين أجهزة وضع السياسات العامة (الحكومة)، والأجهزة المنفذة لتلك السياسات (المصالح والإدارات)، مثال سياسة الدولة التى تهدف إلى جذب وتشجيع الاستثمار، فى حين نجد أن الإدارة الضريبية يكون هدفها الرئيس تحقيق أكبر حصيلة ممكنة، فتعتمد إلى إهدار إقرارات ودفاتر بعض الممولين، واللجوء إلى تقديرات مغالى فيها لأوعية الضرائب، مما ينفّر المستثمر ويلزمه بإجراءات مطولة وتكاليف لإثبات حقيقة أعماله، مما يمنعه من التوسع فى نشاطه ولإقامة مشروعات جديدة.

أيضا يجب على الدولة الاهتمام بإصلاح هيكل الأجور، والتدريب واكتساب المهارات والتدريب التحويلي، طبقا لأهداف خطة الدولة، ووضع موائيق عمل تعلى من قيمة العمل، وتشجع على الحصول على مؤهلات متقدمة، وغير ذلك من إجراءات الإصلاح الإدارى.

بشأن تفعيل مفهوم الرقابة الذاتية: نرى أن التحديات التى تمر بها مصر توجب علينا جميعا، أن نتوقف مع أنفسنا، ونبحث عن الضمير، حيث توجد حاجة ماسه، إلى إحياء ضمائر الناس؛ للخروج من دوامات الفساد، والحاجة إلى القدوة فى حياتنا تمثل قضية مجتمعية، تستدعى تضافر جهود كل المفكرين والقائمين على المؤسسات التربوية والتعليمية والإعلامية والدينية، لأننا بحاجة إلى إحياء الإنسان، إحياء أهم ما فيه، إحياء ضميره (أحمد، 2019).

ومن هنا وجب تفعيل الرقابة الذاتية عن طريق تجديد الخطاب الدينى، بالتركيز على جانب المعاملات، وخطورة التفريط فى قيمه وضوابطه المجتمعية، ونشر أحاديث النبى التى ركزت على حب الله ورسوله للشخص الذى ينفخ الناس، والذى يتصف بالصدق والأمانة، والإخلاص فى العمل واتقانه، وأن الذنوب التى ترتكب فى حق العباد، يصعب مغفرتها إلا برد المظالم، بعكس الذنوب التى ترتكب فى حق الله وفى حق شخص مرتكبها، والتى يمكن أن تغفر بالتوبة والاستغفار.

بل أن الخطاب الديني يجب أن يهتم بكل شئ يهتم المجتمع، وليس مجرد الاهتمام بقضايا الوعظ والإرشاد للإسلام دين هداية ربانية وحضارة إنسانية سامية وهو ما يتطلب ضرورة النظر في تحديث الأساليب التقليدية، وإيجاد آليات جديدة تواكب التقدم التقني، وذلك بإدخال تعديلات ضرورية على منهج كليات الدعوة، والتدريب المستمر للدعاة وتبصيرهم بقضايا المجتمع ومشكلاته، وغير ذلك من الأمور من أجل إصلاح واقع الحال في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (القاضي، 2018).

بشأن الوساطة والمحسوبية: إذا كان المجتمع قد انتفض في يناير/2011 من أجل عدم قبوله فكرة توريث منصب رئيس الدولة، فيجب ان ينتفض أمام كل موظف عام ينتهج ذات المنهج، حتى نصل إلى درجة يعتبر فيها المجتمع استخدام الوساطة أو المحسوبية خاصة في التعيينات الإدارية، من عورات وسوءات المجتمع، وليست حقوق مكتسبة للعاملين بكل جهة حكومية، وصراحة يجب منع تعيين أبناء العاملين بالجهاز الإداري (اسماعيل، 2016)، للقضاء على ظاهرة توريث الوظائف العامة، بحظر تعيين أبناء العاملين في ذات الجهة التي يعمل فيها أبائهم أو أقاربهم، ولو لفترة انتقالية ولتكن خمس سنوات، لحين القضاء على عقيدة توريث الوظيفة العامة باستثناء التعيينات التي لها معايير منضبطة، لا تتدخل فيها أى وساطة، مثال تعيينات أوائل الخريجين والمعيرين.

إصدار قرارات إدارية ولوائح تنظم كافة الإجراءات المطلوبة عند التعامل مع المرافق العامة متاحة

للجمهور: الجدير بالذكر أنه بعد صدور قانون الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979، أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء (دكتور الجنزوري) قرار رقم 2918 لسنة 1998 في شأن تيسير الحصول على بعض خدمات وحدات الإدارة المحلية، نشر بالوقائع المصرية عدد رثم 213 تابع، في 20/9/1998، حدد فيه الخدمات المقدمة من هذه الوحدات ثم حدد في المادة الثانية منه النماذج والمستندات والرسوم اللازمة لأداء بعض الخدمات، والتوقيتات التي يتعين على الجهة الالتزام بها لتقديم الخدمة، وذلك في ملحق لهذا القرار كما أصدر قرار رقم 4248 لسنة 1998، مكملًا للقرار السابق، وشملت هذه القرارات كثيرا من الخدمات المقدمة في وضوح تام، بحيث تلتزم بها الجهات الإدارية، ويعلمها الجمهور، مما يغلق الباب أمام الفاسدين في الاتجار بهذه الخدمات إلا أن الواقع العملي لم يتجاوب مع هذه المبادرة، وتحيل المفسدون على إخفاء معاملها وعدم الالتزام بها ولعل الوقت قد حان لإصدار مثل هذه القرارات ونشرها للكافة، وإلزام الجهات الإدارية بالتقيد بها وتنفيذها في ظل ظروف حالية مهيأة للقضاء على الفساد الإداري.

ولذلك نوصي بطبع كتيبات بأسعار رمزية توضح كافة الإجراءات التي تتم داخل المرفق العام لكل المواطنين، يقضى تدريجيا على جريمة الرشوة، أسوة بما يحدث في الدول المتقدمة، بحيث تتضمن كل لافتة الأوراق المطلوبة من المتعامل مع الجهة الإدارية، والرسوم المقررة نظير أداء الخدمة المقدمة له، والخطوات التالية الواجب عليه تكملتها عند التعامل مع أكثر من شبك والتي يجب التقليل منها قدر الإمكان وتطبيق قاعدة الشباك الواحد، ووضع لافتات رقابية على كل شبك إداري، مع تضمين تلك اللافتات أرقام تليفونات للجهات الرقابية التي يتصل بها مباشرة، عند مطالبته بأى مبالغ زائدة وهو أمام الشباك؛ مما

يقضى على سلبية الروتين ويفعل عملية المتابعة والرقابة الوقتية، وينشر مبدأ الشفافية والوضوح عند تعامل المواطنين مع الجهات الحكومية.

ونشر كل ذلك على شبكة المعلومات لعلم المواطن به قبل التوجه للجهة الإدارية التى يريدتها، تمهيدا لتفعيل منظومة الخدمات الحكومية الالكترونية، بعيدا عن التعامل المباشر بين المواطن وموظفى الجهات الحكومية قدر المستطاع، ولتبسيط منظومة العمل الإدارى، وسد باب الفساد الذى يستغله عدد كبير من العاملين بسبب تعقد الإجراءات الإدارية.

سن تشريع باختصاص النيابة الإدارية بمجابهة القصور فى أداء المرافق العامة: يتعين سن تشريع بمضمون الفقرة التى وردت بدستور 2012 فى المادة 183، وحذفت من دستور 2014، والخاصة باختصاصات النيابة الإدارية والتى جاء بها "...واتخاذ الإجراءات القانونية لمعالجة أوجه القصور فى أداء المرافق العامة...." سواء بتعديل دستورى أو تشريعى.

مع وضع الآليات اللازمة لتفعيل أداء النيابة الإدارية فى هذا المجال، حيث أن إسناد مثل هذا الاختصاص لهيئة قضائية كالنيابة الإدارية يضمن حسن سير المرافق العامة، ويصحح أى خلل فور وقوعه، خاصة أن النيابة الإدارية هى الجهة القضائية الوحيدة المتعاملة مباشرة مع الأجهزة الإدارية للدولة، مع عمل تنسيق فى ذلك بين كل من النيابة الإدارية وهيئة الرقابة الإدارية.

وآليات تفعيل ذلك الاختصاص، تخويل أعضاء النيابة المختلفة على مستوى الجمهورية كل فى نطاق اختصاصه صلاحية التفتيش المفاجئ على المرافق العامة؛ لدرء مفاصد ومآرب العديد من موظفى الدولة، سعيا للحصول على رشاوى للقيام بمهامهم الوظيفية وهو ما يعد نوعا من الوقاية قبل ارتكاب المخالفة المالية، وتصديا مباشرا لها فى حالة وقوعها بإحالتها للتحقيق المباشر، وتأسيا بالمعمول به مع أعضاء النيابة العامة فى مواجهة مرفق الداخلية.

علاوة على منح النيابة الإدارية صلاحية إعطاء أوامر وقتية لجهة الإدارة، فى حالة وقوع أضرار ماسة بالمال العام أو المصلحة العامة، انتظارا لحكم القضاء المختص فى تلك الوقائع، والتى قد يطول فيها أمد التحقيقات، ويتسبب ذلك فى إحداث أضرار بالمصلحة العامة، مع إمكانية الطعن على تلك الأوامر بصفة مستعجلة أمام القضاء الإدارى، وهى كذلك ذات الصلاحية المعطاة للنيابة العامة عند تحقيقها مع مواطنى المجتمع المدنى.

ومثال ذلك غلق جراج حديقة الخالدين بمنطقة القائد إبراهيم بالأسكندرية منذ عدة سنوات؛ لمجرد ظهور نزاع على ملكية الأرض المقام عليها الجراج بين محافظة الأسكندرية - التى تقوم بإدارته - وهيئة الأوقاف المصرية، وهو ما يمثل توقف فى أداء مرفق عام، يمكن بإعطاء النيابة الإدارية صلاحية إصدار أمر وقتى لجهة الإدارة، وهى محافظة الأسكندرية، بفتح الجراج لاستخدام الجمهور، مع تجنب الأرباح اليومية

المتحققة منه في حساب خاص لمصلحة الجهة الحكومية التي تحصل على حكم قضائي نهائي بملكية الأرض المقام عليها الجراج.

لأن المصلحة العامة تقتضى توفير أماكن لإيواء السيارات في تلك المنطقة المزدهمة، حماية لها من السرقة وأعمال البلطجة المنتشرة، خاصة في منطقة القائد إبراهيم، علاوة على أن العائد المالى اليومي المتحقق من فتح الجراج للجمهور يقدر بألاف الجنيهات التي تضيع على الخزنة العامة للدولة، علاوة على أن عمل الجراج يوفر العديد من فرص العمل، ويقضى على السلبات التي تحدث داخل الجراج من إلقاء القمامة واستخدامه كماوى للبلطجية ومتعاطى المخدرات (الخولى، 2015)

وهذه الصلاحية تؤدي إلى متابعة ورقابة مستمرة على الجهات الإدارية، بما يضمن انتظام دولاب العمل بها، والقضاء على ظاهرة الرشوة والروتين والاستغلال للمواطنين، خاصة أن التفتيش سيكون من جهة قضائية لها خبرة بطبيعة عمل المرفق لكون النيابة الإدارية كل منها مختص بالتحقيق مع العاملين في وزارة معينة أو أكثر.

10-3-2 أدوات ووسائل اقتصادية لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري

بجانب وسائل المكافحة التي تعرضنا إليها في الإطار النظرى، والتي يوصى بتطبيقها أيضا في مصر نرى إضافة ما يلي:

بشأن ظاهرة اقتصاد الظل

إلى جانب ما ذكرناه من أوجه مكافحة هذه الظاهرة في الإطار النظرى للدراسة، نرى قيام مصلحة الضرائب بحملة موسعة وجادة، لما يسمى بالحصص على الطبيعة للأنشطة الخاضعة للضريبة وغير المسجلة ضريبيا، خاصة بعد نمو العقارات الشاهقة والمخالفة وغير المرخصة، وبعد صدور قانون الإيجار المدنى الذى نظم الإيجار المؤقت. وقد حدث أنه بصدور القانون رقم 91 لسنة 2005، الذى كان نقلة حضارية للنظام الضريبى المصرى، والذي سمح بإعطاء مهلة لغير المسجلين ضريبيا، للتقدم للتسجيل، مع إعفائهم عن السنوات السابقة، وكان ذلك مبادرة جيدة من الدولة، إلا أن الملاحظ أن هذه المبادرة لم تؤت ثمارها، حيث كان يتعين على مصلحة الضرائب بعد انتهاء المهلة الممنوحة للمتهربين ضريبيا، من القيام بحملة حصر على الطبيعة، وتطبيق العقوبات المنصوص عليها قانونا للتهرب، إلا أن ذلك لم يحدث.

ونرى أنه يمكن للدولة أن تعاود إصدار قانون يتيح لغير المسجلين ضريبيا التقدم طواعية للتسجيل خلال فترة زمنية معينة، والنص على عقوبات رادعة لمن لا يستجيب لذلك، مع القيام بحملة حصر على الطبيعة على نطاق واسع، بعد انتهاء المهلة المحددة، وتطبيق العقوبات فورا لمن لا يلتزم بأحكام القانون.

وإلى جانب مصلحة الضرائب يجب أن تقوم جهات الإدارة المحلية المختصة بالتراخيص المختلفة، والأمن الصناعى التابع لوزارة القوى العاملة، بحملات مماثلة، مع تبسيط إجراءات التراخيص التي غالبا ما تكون معقدة ومكلفة.

بشأن ترشيد الأداء الإقتصادي

إلى جانب روستة البنك الدولي التي ذكرناها تفصيلا في الإطار النظري نرى تفعيل دور المحاكم التأديبية، بالفصل من الخدمة لكل العاملين المقصرين، الذين يشكلون عبئا حقيقيا على الجهاز الإداري، وتشجيع العمل لجزء من الوقت، مقابل الحصول على جزء فقط من الأجر، والتدريب التحويلي من القطاعات الإدارية التي بها فائض، إلى بعض القطاعات الإدارية التي لا زالت تعاني من عجز في العمالة، والحد من استخدام المستشارين الخارجين، خاصة في ضوء المحسوبة الواضحة في هذا الإطار، وعموما إعادة توزيع الموارد البشرية بين الإدارات طبقا للاحتياجات الفعلية (عبد الرحمن، 2016).

التحول نحو موازنة البرامج

ويلاحظ أن عدد قليل من الجهات الإدارية في الدولة، تأخذ بهذا الأسلوب، مثل الإدارة الضريبية التي تحدد معدلات أداء لكل وظيفة، وتلزم الموظف بتحقيق القدر المطلوب منه، حيث يقدم عنه شهريا ما يسمى "كشف النشاط"، وتحدد الحوافز والإثابات المالية بناء على القدر من الإنتاج الذي قام به الموظف، وهذا الأسلوب يمكن التوسع فيه بالنسبة لباقي وحدات الجهاز الإداري في مصر.

ويتعين تطبيق مفهوم معدلات الأداء بجميع الوحدات والجهات الحكومية، لضبط الأداء الحكومي، بوضع معايير ومتوسطات أداء لكل وظيفة، ومقارنة الأداء الفعلي بها، مع ربط ذلك بنظام للحوافز المادية والمعنوية، وهو ما يساهم في رفع معدلات الأداء الحكومي، وتشجيع العاملين على بذل مزيد من الجهد؛ للحصول على مقابل ذلك، وفي النهاية نصل إلى تخصيص أمثل للموارد البشرية المتاحة، يساهم في زيادة الإنتاجية، مما يحقق اعتبارات المنافسة والعدالة والكفاءة، ويحقق معايير موضوعية بدلا من المعايير الشخصية السارية حاليا، والقائمة على الوساطة والمحسوبة والمجاملة.

التنسيق الكامل بين الأجهزة الرقابية

يجب تعديل قوانين الأجهزة الرقابية الرئيسية مجتمعة، وهي الجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الإدارية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، والجهات والهيئات القضائية المختصة بمحاسبة المجتمع الإداري، وهي النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية التابعة لمجلس الدولة؛ لتعمل تلقائيا من خلال منظومة واحدة شبيهة بنظيرتها في المجتمع المدني؛ لمكافحة وتحجيم الفساد الإداري، على أن يتم ذلك من خلال ما يلي:

- تمكين الجهاز المركزي للمحاسبات كبوليس المجتمع الإداري من إبلاغ الجهات القضائية مباشرة بالمخالفات المالية والإدارية المكتشفة داخل الجهات الإدارية، وليس كما يحدث الآن طبقا لقانونه بإبلاغ رئيس الجهة الإدارية التي اكتشف بها المخالفة، وهي شأنها في إبلاغ الجهات القضائية من عدمه.
- تفعيل التعاون بين هيئتي الرقابة الإدارية والنيابة الإدارية، حيث كان الأثنان كيانا واحدا عند إنشائهما، باعتبار أن الأولى هي جهة التحريات على العاملين المدنيين بالدولة، والثانية هي الأمانة على الدعوى التأديبية داخل المجتمع الإداري.

- الاستعانة بخبرات أعضاء النيابة الإدارية في التحقيق التأديبي لسنوات طويلة، داخل المحاكم التأديبية التابعة لمجلس الدولة، أسوة بأعضاء النيابة العامة عند اعتلاء منصة القضاء، لكون أعضاء المحاكم التأديبية في مجلس الدولة، ليس لديهم أى خبرات سابقة بالتحقيق التأديبي، وآليات الفساد الإدارى، مما يتسبب في حصول العديد من المحالين إلى المحاكمة التأديبية على براءات أو أحكام هينة رغم إرتكابهم جرائم تأديبية عديدة.

وعموما يتعين تشكيل لجنة مؤقتة من عدد من أعضاء هذه الجهات والهيئات، إضافة لعدد من أساتذة الجامعة والخبراء والقضاة، لدراسة وظائف هذه الجهات والتنسيق بينها، لتفعيل أوجه التعاون بينها؛ للقضاء على الفساد، واقتراح التعديلات التشريعية اللازمة في قوانينها المختلفة بما يحقق ذلك، تمهيدا لإصدار التشريعات المناسبة.

إجراءات خاصة بمراقبى وزارة المالية

يجب إخضاع الصناديق الخاصة الموجودة بالمحليات لرقابة مندوبى وزارة المالية، قبل إتمام أى صرف، بوجوب تأشيرهم بالموافقة على الصرف، مع اعتبارهم متضامنين في أى مخالفة صرف تتم بموافقتهم، تماماً كما يحدث عند الصرف بالمخالفة لأحكام الموازنة العامة، واشترك مندوبى وزارة المالية في لجان حصر الأصناف الراكدة والكهنة غير المستعملة، على أن يتم عمل هذه اللجان بصفة دورية، مع اتخاذ إجراءات التصرف فيها فوراً لمنع تكديسها بالمخازن والجهات الحكومية المختلفة؛ لتعرضها للتلف وحرمان الخزنة العامة من إيرادات بيعها، علاوة على شغلها أماكن بالجهات الحكومية يمكن الاستفادة منها في قضاء أعمال مصلحية، وفي ذات الوقت تكون تلك الأماكن مرتعاً للفئران والحشرات؛ بما يعود بالضرر الصحى والمالى على تلك المصالح الحكومية.

ووقف عمليات شراء أصناف أو مستلزمات أو قطع غيار لها أرصدة مخزنية كافية؛ لمجرد استهلاك البنود المعتمدة لذلك بالموازنة العامة قبل انتهاء العام المالى، مع إعطاء مندوبى وزارة المالية صلاحية وقف ذلك الشراء، بعد تأكدهم من الأرصدة المخزنية المتاحة، ومحاسبتهم عن الإهمال في هذه المهمة التى تُكبد الدولة مبالغ طائلة دون أى استفادة حقيقية منها، خاصة في ضوء التطور التكنولوجى السريع في صناعة المستلزمات المختلفة والاحتياج الدائم إلى التطوير وعدم الحاجة للأرصدة القديمة بالمخازن.

إصلاح وإعادة هيكلة المشروعات العامة

لا يخفى على الجميع ما يمكن أن تقوم به شركات القطاع العام من دور فعال رائد بالنسبة للتنمية، كما لا يخفى علينا أيضاً ما لحق بكثير من شركاته من فساد سواء بفعل بعض العاملين بها، خاصة من القيادات، أو بإهمال من الدولة بعدم تطويره وتحديثه؛ حتى يؤدي دورا فعالا، سواء في نمو الناتج القومى، أو القضاء على البطالة، أو تنمية الصادرات.

وإذا كانت الدولة في الوقت الراهن تقوم وتعلن عن قيامها بدور فعال في هذا الشأن، إلا أن الملاحظ أن ما تقوم به من خطوات تتسم بالبطء، لأسباب غير معلومة، ونعتقد أن هذا الإجراء يستحق أن يأخذ مكان الصدارة لدى الدولة، لا سيما في ظل وجود كثير من الشركات في حالة توقف تام، أو شبه تام، خاصة في صناعات كانت مزدهرة في أوقات سابقة، كصناعة النسيج في المحلة الكبرى، التي أسسها طلعت حرب، باستخدام القطن المصرى طويل التيلة وعالى الجودة، ثم انهارت بعوامل الفساد والإفساد، بالإضافة إلى شركات رائدة أخرى كالحديد والصلب وشركة النحاس وشركة البلاستيك الأهلية وغيرها الكثير.

وإذا كانت أدبيات الفكر الاقتصادى تجعل من التصنيع الوسيلة الرئيسة لرفع الإنتاجية والدخل، ومن ثم تعتبر التنمية الصناعية من أهم مقومات التنمية القومية الشاملة، وأن قطاع الصناعة في مصر يعد المحرك الرئيس لدفع التنمية، لتأدية دورها في خلق فرص عمل جديدة وتحسين ميزان المدفوعات، وإن متطلبات التنمية في مصر تقتضى اتجاه الدولة نحو الاهتمام بالقطاع العام الصناعى، بإعادة الهيكلة وتحديث الآلات والمعدات، والتدريب لسد عجز العمالة الماهرة، وغير ذلك من الأمور التى تناولتها الدراسات الاقتصادية (بسيونى، 2015).

وتمشيا مع أهداف هذا البحث نشير إلى ضرورة اهتمام الدولة في هذا الشأن بالنقاط التالية:

1. اختيار القيادات على أسس موضوعية بمراعاة الكفاءة وأيضاً الأمانة وطهارة اليد.
2. القضاء على ظاهرة تهريب البضائع والسلع الأجنبية إلى داخل البلاد.
3. تشديد الرقابة على تعاملات جهات القطاع العام مع رموز الفساد الذين أفسدوا هذا القطاع واستأثروا بخيراتهم.

تحفيز ريادة الأعمال

الشركات الناشئة والتي يتولاها عادة مجموعات من الشباب، لها دور رئيس في خلق وتنويع الأنشطة الاقتصادية، بما يساهم في تحسين الهياكل الإنتاجية، وخلق فرص عمل لمحاربة البطالة وزيادة معدل نمو الناتج المحلى (محمود، 2016).

ورعاية الدولة لمثل هذه المشروعات، يخلق جيلا من رجال أعمال لم يمارسوا أو يلجأوا إلى وسائل فاسدة، في تعاملاتهم مع الجهات الأخرى، خاصة دواوين الحكومة، ويتمتعون بحماس الشباب الذى يأبى السلوك المنحرف، الذى اعتاد عليه عدد غير قليل من المستثمرين ورجال الأعمال في فترات سابقة لسنوات طويلة، من عقد صفقات مشبوهة مع بعض ضعاف النفوس نهبا للمال العام.

ونعتقد أن رعاية هذه المشروعات الصغيرة يساهم إلى حد كبير في تقويض الفساد، كما أن ذلك قد يكون سدا للفجوة التى نتجت عن سياسات عامة سابقة في تبنى مبادئ اشتراكية، والاعتماد على الحكومة والدولة، بما يتسبب في تدنى دور رجال الأعمال والمشروعات الخاصة، ونتيجة لذلك لم تظهر فئة من رجال الأعمال والمستثمرين المغامرين الذين يؤسسون لقطاع خاص قوى وفعال.

ولا يخفى ما يمكن أن تقوم به الدولة لتشجيع هذه النوعية من المشروعات، سواء عن طريق التسهيلات الائتمانية أو التسويقية أو التدريبية وتحسين المهارات أو غيرها، ولعل ذلك أيضا يكون أحد العوامل الهامة لتحول كثير من مشروعات الاقتصاد الخفى للاندماج فى الاقتصاد الرسمى.

ولم يخف ذلك على الحكومة، فقد قامت بدور كبير فى هذا الشأن، بإنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية، والمدن الصناعية الجديدة وغير ذلك، إلا أن هذا المجال ما زال فى حاجة إلى دعم أكبر من ذلك؛ لآثره الفعال على نجاح خطط التنمية الشاملة وتنمية الموارد البشرية، وتنقية الأجواء الاقتصادية من مستنقع الفساد.

الشمول المالى

فى هذا الإطار على الدولة تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة على إمساك دفاتر منتظمة، وإصدار فواتير بكافة تعاملاتها عن طريق حوافز تمويلية وإعفاءات ضريبية، وغيرها من الأدوات المحفزة لإيضاح حجم النشاط الفعلى، وفى ذات الوقت فرض عقوبات وغرامات على مخالفة شروط عملية الشمول المالى.

وقد تلاحظ مبادرة البنك المركزى المصرى فى فبراير/ 2014 للتمويل العقارى، والتى تم بموجبها تخصيص مبلغ 10 مليار جنيها للبنوك من أجل تمويل العقارات لمحدودى ومتوسطى الدخل، على أقساط تصل إلى عشرين عاما، بفائدة منخفضة، زيدت فى عام 2017 إلى مبلغ 20 مليار جنيها، وذلك من أجل توفير الدعم المناسب لتلك الفئات (المركزى المصرى، 2017).

وأكدت دراسة صادرة من بنك التنمية الآسيوى عام 2015، أنه رغم تحسن مؤشرات الشمول المالى فى مصر خلال الفترة من 2011 حتى 2017، إلا أنها لازالت تعد أقل من نسب زيادة تلك المؤشرات فى الدول ذات الدخل أقل من المتوسط، وكذا المعدلات العالمية، حيث احتلت مصر مرتبة 122 من عدد 176 دولة فى الدول الأكثر تطبيقا لمفاهيم الشمول المالى (Mercado, 2015) وللشمول المالى آثار اقتصادية هامة منها (عشرى، 2018):

1. القطاع المالى الأكثر شمولية يتسم بقدرة أكبر على جذب الاستثمارات وتقديم الخدمات المصرفية لمختلف فئات المجتمع، وتمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية، مما يحفز النمو الاقتصادى، وبدون تطبيق الشمول المالى لن تكون تلك الفئات قادرة على تلبية احتياجاتها لضعف مواردها الذاتية.
2. للشمول المالى دور فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بشأن عدالة توزيع الدخل والحد من الفقر، وآثار إيجابية على سوق العمل، مثال تأثير انتشار الخدمات المالية الشمولية على انتقال المزيد من المشروعات الصغيرة من القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى، علاوة على ان استخدام القنوات الالكترونية فى سداد المعونات الاجتماعية يخفض تكلفتها على الحكومة بنسب تصل إلى 80 %.

3. يعزز الشمول المالي استقرار النظام المالي في المجتمع لتشجيع كافة فئات المجتمع على استخدام النظام المالي الرسمي، بما يعمل على تنويع محافظ الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية، بم يقلل من مخاطر تلك المؤسسات.

4. التخفيف من حدة تقلبات الدورات الاقتصادية، والناتج المحلي الإجمالي، من خلال زيادة فرص التمويل المصرفي، لتمكين الأفراد والمشروعات من التغلب على أزمات السيولة، وتعويض التغيرات التي تطرأ على مستويات الدخل الجارى، مما يقلل من حدة تقلبات الاستهلاك والاستثمار، والحصول على مستوى شبه مستقر من الدخل الدائم.

11- الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة ظاهرة الفساد الإدارى، وبيان عناصر وأشكال الفساد الإدارى، وأبعاده وتداعياته في مصر، وعرض رؤيتنا لمواجهته ومكافحته بآليات بعضها اقتصادي؛ لتجميع جهود الأجهزة الرقابية في مصر، بعد عمل التعديلات التشريعية اللازمة، والمساندة المطلوبة من السلطة التنفيذية، نرى أننا خلصنا إلى النتائج والتوصيات التالية.

11-1 النتائج

مما سبق بيانه من تحليل وعرض لقضية الفساد الإدارى، نخلص إلى النتائج التالية:

1. الفساد الإدارى سلوك بيروقراطى منحرف، يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية، وبدون وجه حق، ولا يشترط في الفعل الذى يشكل فساداً أن يكون مجرماً قانوناً، أو يمكن إثباته، فمن الأفعال ما لا يجرمه القانون، ولكنه يعد فساداً، مثل ما تعرضنا له تحت مسمى الفساد الناعم.
2. يؤدي الفساد في جميع الأحوال إلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية أو الثقافية للمجتمع، ويتولد عن الفساد الإدارى أربعة أنواع من المخالفات هي: مخالفات مالية، ومخالفات إدارية، ومخالفات مسلكية، ومخالفات ترتبط بجرائم جنائية.
3. للفساد الإدارى أسباب عديدة منها أسباب غير إدارية، ترجع في مجملها إلى نوع الثقافة السائدة في المجتمع، نرى أن أهمها: ضعف الرقابة الذاتية وغياب الضمير الحى لدى العديد من العاملين بالجهاز الإدارى، وإعلاء ثقافة المصلحة الأسمية ومصلحة بعض الأقليات الثقافية على المصلحة العامة، وعقيدة أحقية توريث الوظائف العامة، والمساس بمبدأ استقلال القضاء.
4. كما أن للفساد الإدارى أسباب إدارية أهمها: افتقاد القدوة الحسنة في الجهاز الإدارى، وتعدّد منظومة العمل داخله، وتضخم الجهاز الإدارى، وغياب المتابعة، وبقاء القيادات لفترات طويلة، وعدم الالتزام بمبدأ التناسب بين السلطة والمسئولية، والانفصال المؤسسى لأجهزة الرقابة، وغياب الشفافية.

5. أخطر أسباب الفساد الإدارى هى الأسباب الاقتصادية والمالية والتي رأينا أن أهمها: ضعف الأداء الاقتصادى، وعدم العدالة فى توزيع الدخل القومى، وعدم تطبيق معدلات لقياس الأداء، وعدم التخصيص الأمثل للموارد البشرية، وسوء استخدام وسائل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
6. الفساد الإدارى يشكل المعوق الأول والرئيس، فى مواجهة خطة الإصلاح الاقتصادى والتنمية الشاملة، التى أنتهجتها مصر أخيرا منذ عام 2014، وما سبقها من محاولات الإصلاح التى تمت منذ أوائل تسعينات القرن الماضى، وهو السبب فى تدنى آثارها الإيجابية عن طريق المساهمة فى إيجاد وتنمى الاقتصاد الأسود والاقتصاد غير الرسمى، وانخفاض معدل الاستثمار ومعدل نمو الناتج القومى، وآثار سلبية وخيمة على الإيرادات العامة وبصفة خاصة الضرائب، وكذلك تأثيرات سلبية على الإنفاق العام، وتكلفة وجودة الخدمات الحكومية، ويساهم فى تفاقم عجز الموازنة العامة وزيادة معدل التضخم، وتبديد الموارد العامة، وسوء توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع، وآثار سلبية عديدة على أسواق الصرف الأجنبى، والأوراق المالية وصناديق الاستثمار.
7. عدم وجود ارتباط وتناغم وتكامل بين الأجهزة الرقابية فى مصر، مما يحد من تأثيرات عملها ضد الفساد الإدارى، لقطع حلقات الاتصال المفترض وجودها بين تلك الأجهزة لمكافحة الفساد الإدارى، ولذلك نعتقد أن مصر لا تحتاج إلى إنشاء أى أجهزة رقابية جديدة، أو كما طالب البعض بعمل مفوضية وطنية لمكافحة الفساد، وإنما يكفى توصيل حلقات الاتصال بين الأجهزة الرقابية والجهات القضائية المختصة، لتعمل بشكل تلقائى، نحو مكافحة الفساد وتحجيم آثاره.
8. رغم اتفاق كثير من رجال الاقتصاد على أهمية تعويم العملة المصرية، كخطوة أساسية للإصلاح الاقتصادى، لكون العملة المحررة تعد معيارا أساسيا لقياس الحالة الاقتصادية، إلا أن التضخم غير المسبوق الذى عاصر تلك السياسة، والذى كان السبب فى انخفاض الدخل الحقيقى لأصحاب الدخل الثابتة، بشكل ملحوظ وغير مسبوق، وانتظار الجميع لثمار الإصلاح الاقتصادى لتخفيف العبء عن كاهل هؤلاء.

2-11 التوصيات

- بعد عرض النتائج التى توصلت لها الدراسة الراهنة، نرى أن معالجة أى ظاهرة اقتصادية أو غير اقتصادية، يجب أن تكون من منطلق أسباب ظهورها، وتكون الحلول منسجمة مع عناصرها الداخلية، وتراعى الظروف المجتمعية التى تمت فيها هذه الظاهرة، وهنا يوصى الباحث باتباع الآليات التالية؛ لمكافحة الفساد الإدارى وتحجيم آثاره السلبية على مسيرة التنمية المستدامة:
1. يوجد عدد من الأساسيات التى يجب أن نلفظن إليها، أن أى استراتيجية متماسكة تبغى النجاح لمكافحة الفساد، يجب أن تكون متكاملة: سياسية واجتماعية وإدارية واقتصادية ووقائية، ثم قانونية عقابية فى نهاية المطاف، ويكون لها أربع ركائز: التنمية الاقتصادية، والإصلاح الديمقراطى، ومجتمع

مدنى قوى مع شفافية الدولة، وسيادة حكم القانون، على أن تكون الدولة جادة ومصره على مواجهة الفساد الإدارى بشتى الوسائل وبخطة واضحة وشاملة.

2. من الآليات غير الاقتصادية لمواجهة الفساد الإدارى، العمل على إصلاح الجهاز الإدارى، بإصلاح هيكل الأجور، والتدريب واكتساب المهارات والتدريب التحويلي، طبقاً لأهداف خطة الدولة، ووضع موائيق عمل تعلى من قيمة العمل، وتشجع على الحصول على مؤهلات متقدمة، وغير ذلك من إجراءات الإصلاح الإدارى، وينبغى تفعيل مفهوم الرقابة الذاتية وتجديد الخطاب الدينى بنشر قيم المعاملات وقدسسية العمل، وزرع ذلك فى الصغار منذ مراحل التعليم الأساسى، وتجريم الوساطة والمحسوبية، وإحلال مفهوم العدالة والمساواة فى بيئة العمل بدلا من المحسوبية، توصلنا لنشر القدوة الحسنة داخل أروقة المجتمع والجهاز الإدارى، ووضع مدد محددة للمناصب القيادية.
3. إصدار قرارات إدارية تنظم كافة إجراءات التعامل مع المرافق العامة، من حيث الأوراق والمستندات المطلوبة والرسوم المقررة لأداء الخدمة ومدة تنفيذها.
4. إسناد اختصاص مجابهة القصور فى أداء المرافق العامة إلى النيابة الإدارية بالتنسيق مع هيئة الرقابة الإدارية.
5. تفعيل دور مراقبى وزارة المالية والإدارات القانونية بالجهات الإدارية، لأهمية ذلك كدرجة رقابية أولى داخلية فى نطاق المجتمع الإدارى، ومعالجة ظاهرة اقتصاد الظل بألياتها المقترحة.
6. ترشيد الأداء الاقتصادى للجهاز الإدارى، بالاستعانة بروشته البنك الدولى فى هذا الشأن.
7. التحول نحو موازنة البرامج والأداء والحكومة الإلكترونية، وتطبيق مفهوم معدلات الأداء، لإحلال المعايير الموضوعية فى تقييم أداء العاملين داخل الجهاز الإدارى، والعمل على رفع كفاءته باستمرار.
8. توحيد جهود الأجهزة الرقابية بتعديل قوانينها مجتمعة، بالتنسيق مع قوانين جهات التحقيق والمسائلة القضائية؛ لتعمل تلقائيا من خلال منظومة واحدة شبيهه بنظيرتها فى المجتمع المدنى؛ لمكافحة وتحجيم الفساد الإدارى
9. تحفيز مفهوم ريادة الأعمال بتشجيع الشركات الناشئة؛ لخلق طبقة من رجال الأعمال من الشباب أصحاب الحماس والهمة، والذين لم يتلوثوا بالفساد الإدارى، ودعم أدوات الشمول المالى، وإصلاح وإعادة هيكلة المشروعات العامة الاقتصادية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو العز، نهلة (2015). **تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في إفريقيا: نيجيريا نموذجاً**. القاهرة: مصر المعاصرة.
- أحمد، محي الدين (2019). **قراءة موضوعية في قضايا مجتمعية**. مجمع البحوث الإسلامية، السلسلة العلمية.
- اسماعيل، احمد (2016). **السياسة العامة لمكافحة الفساد الإداري في مصر بعد ثورة 25 يناير - مدخل للإصلاح الإداري**. القاهرة: مجلة مصر المعاصرة.
- اسماعيل، احمد (2012). **تحليل السياسات العامة المصرية لمكافحة الفساد الإداري: الواقع- الإشكاليات- البدائل**. القاهرة: مجلة مصر المعاصرة.
- إسماعيل، قباري (1978). **قضايا علم الأخلاق**، ط2. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الأبيض، منة الله (2017/2/7). **الديمقراطية انتهت بزوال الحكم الملكي والوطن أصبح لدى البعض مكانا مؤجراً**. الكتاب 13 (48)
- الأزهري، لطفى (23-22 مارس 2000). **الفساد الاقتصادي "مفهومه وأسبابه وآثاره" ندوة الفساد الاقتصادي: الواقع المعاصر والعلاج الإسلامي**، جامعة الأزهر: مركز صالح عبد الله كامل.
- الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.
- البشرى، طارق (ديسمبر 2004). **دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- البشرى، محمد (2007). **الفساد والجريمة المنظمة**، الرياض، مكتبة فهد الوطنية.
- الجبالي، تهاني (2016). **الحماية الدستورية لمبدأ العدالة الاجتماعية - حالة مصر**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الجبوري، سوسن (2012). **الفساد الإداري والمالي وأهم آثاره الاقتصادية في العراق**، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد، **مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية**، 21 (7)
- الجندي، ماجد (2016/12/28). **الأهرام**.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (يونيو 2016). **الكتاب الإحصائي السنوي**.
- الحاكم، حديث 6275.
- الحكم في قضية الوزير صلاح هلال <http://www.france.com/ar>.
- الزهبى، جاسم. **الفساد الإداري في العراق (تكلفته الاقتصادية والاجتماعية)**. مقال منشور على الموقع الإلكتروني www.bere-iraq.com
- السكراتة، بلال (2009). **أخلاقيات العمل**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الشرح، رائد (2010/4/5). الفساد الاقتصادي، موقع شبكة المعلومات، <http://www.alraimedia.com/Home/Details?Id>

الشعراوي، محمد(بدون). عقيدة المسلم، القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي.
الشعبي، عزمى(بدون). قانون حرية المعلومات ضرورة أم ترف من منظور الائتلاف من أجل النزاهة
والمساءلة، منظمة الشفافية الدولية

الشمري، هاشم؛ الفتلى، إيثار(2011). الفساد الإدارى والمالى وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط1، عمان:
دارالبازورى للنشر والتوزيع

الطماوى، سليمان (بدون). عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، بدون ناشر.

العطية، عصام (1987). القانون الدولى العام، ط 4، بغداد.

العمرى، فؤاد(1419هـ). أخلاق العمل وسلوك العاملين، ط1، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب بالبنك
الإسلامى للتنمية.

العيسوى، إبراهيم (2003). التنمية فى عالم متغير، ط3، القاهرة، دار الشروق.

الغنام، فهد (1432هـ). مدى فاعلية الأساليب الحديثة فى مكافحة الفساد الإدارى (من وجهة نظر أعضاء
مجلس الشورى السعودى)، رسالة ماجستير، الرياض: جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية

القاضى، أحمد (2018). تجديد الخطاب الدينى، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

القرآن الكريم، سورتي غافر والقصص.

القطرى، محمد(أكتوبر2012). الحماية الجنائية من الفساد، القاهرة: مجلة مصر المعاصرة، 508

الكبيسي، عامر خضير وآخرون (2015). دراسات حول التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض.

اللطيف، عبدالرحمن (2012). الآثار الاقتصادية للفساد المالى والإدارى، نقلا عن سوزان اكرمان استاذ

الاقتصاد فى جامعة بيل الأمريكية، فى كتابها " الفساد والحكم: الأسباب والعواقب والإصلاح "

المترجم إلى 13 لغة منها اللغة العربية.

المصارف المركزية، الأمانة (2015). العلاقة المتداخلة بين الشمول المالى والاستقرار الاقتصادى، صندوق النقد
العربى.

المصرى، البنك (2017/10/8). كتاب دورى بشأن زيادة المبلغ المخصص لمبادرة التمويل العقارى ومعاملة

مصايب وأسر شهداء الجيش والشرطة.

المغربى، طه (1435هـ). النظام الجزائى فى المملكة العربية السعودية، السعودية: مكتبة المرشد.

المهاينى، محمد(2009). الفساد المالى والإدارى وسبل مكافحته فى المنظمة العربية للتنمية الإدارية،

القاهرة: منظمة مكافحة الفساد فى الوطن العربى.

النجار، عبدالهادى(1990). الإسلام والنظم الاقتصادية المعاصرة، ط1، بحث منشور بكتاب الدين والاقتصاد،

سينا للنشر..

النخلانى، مياصة(ربيع أول1440هـ).مقال بعنوان القدوة الحسنة جدار حماية ينبض بالحياة، الكويت:

مجلة الوعى الإسلامى، 643

الوالي، عبد الجليل (يناير 2002). جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، **المستقبل العربي**، 275(24).

المزروع، عبدالواحد(1412هـ). استغلال الموظف العام لسلطته ونفوذه، **رسالة ماجستير**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: المعهد العالي للقضاء.

بايلي، مارتن وآخرون(1996). **النمو مع المساواة هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم**، ترجمة صقر، محمد، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

بدر، أحمد (2004). **التحقيق الإداري والمحاكمة التأديبية**، القاهرة: دار النهضة العربية.

بدوي، ثروت (1973). **مبادئ القانون الإداري**، مصر.

بسيوني، آمال (2015). **نحو استراتيجية لتنمية القطاع الصناعي المصري في مواجهة تحديات المنافسة الدولية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

تقارير هيئة النيابة الإدارية السنوية لأعوام (2015، 2016، 2017)، عن حجم القضايا والشكاوى التي نظرتها الهيئة.

جبر، علاء الدين (2017). **مناخ الاستثمار في مصر، دراسة مقارنة بالنموذج الماليزي**، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

جمعة، محمد(2018). دور أنظمة الخدمة المدنية والجزائية في مكافحة الفساد الإداري بالمملكة العربية السعودية، القاهرة: **بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة**،(529)530.

جونستون، مايكل (2008). **متلازمات الفساد الثروة والسلطة والديمقراطية**، ترجمة الدكتور الياسين، نايف، **الرياض: العبيكان**.

حتي، كندة (2016). **الدول العربية تزداد سوءا على مؤشر مدركات الفساد لعام(2016)**.

www.transparency.org/news/feature/arab_states_a_very_drastic_decline_AR

حجازي، المرسي (2001). **التكاليف الاجتماعية للفساد**، بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 266.

حشيش، عبد الحميد (1977). **دراسات في الوظيفة العامة في النظام الفرنسي**، القاهرة: دار النهضة.

خان، وحيدالدين(1976). **الإسلام يتحدى (مدخل علمي إلى الإيمان)**، ترجمة ظفر الله خان، مراجعة وتقديم د عبد الصور شاهين، ط6 القاهرة: مكتبة القرآن.

داوود، ابتهاج (2013). **الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة لتجربة العراق في الفساد**، **مجلة دراسات دولية**، 48.

دستور 2014.

دويدار، جلال (2013). **صحافة ضد الفساد**، الهيئة العامة المصرية العامة للكتاب.

دينا، عبد العزيز (1989). **الإسلام وعقائده**، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

رفاعي، رفاعي (1987). **السلبات الأخلاقية في سلوك العاملين بالحكومة والقطاع العام: دراسة تطبيقية للخواص والأسباب وطرق العلاج**، جامعة المنصورة كلية التجارة: **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، 2(11) .

- سامان، عبدالحكم (يناير2016). دور الأمن في مواجهة الفساد الاقتصادي والاجتماعى " دراسة مقارنة بالفكر الإسلامى"، القاهرة:مجلة مصر المعاصرة، 107(521).
- سلامة، أحمد (1993). علم قاعدة التنازع والاختيار بين الشرائع، ط1، المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة.
- سلمان، حيان. اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفى، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- سليم، عوض وآخرون(1997). توريث القضاء مستشار بن مستشار حفيد مستشار بن عم مستشار، التحرير أخبار اليوم.
- سنن أبي داوود، كتاب الخراج والإمارة.
- شافعى، محمد (1970). التنمية الاقتصادية، الكتاب الثانى، القاهرة: دار النهضة العربية.
- شرر، فريدريك (2002). نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجى ترجمة د على أبوعيشة، الرياض: مكتبة العبيكان.
- شومان، عباس (2018). المفسدون فى الأرض، مجمع البحوث الإسلامية، طبعة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.
- بويحايوى، صبرينة(سبتمبر2014). المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة فى ظل التنمية المستدامة، بسكرة- الجزائر: مجلة الفكر، 11.
- صحيح مسلم، كتاب الإمارة.
- عارف، جلال (206/12/28). " الانفتاح السبيللى " الذى انسحبت فى ظله الدولة، فكان البديل هو الفساد الإدارى، الأخبار.
- عباس، أنس (ابريل-يونيو2006). الرقابة الإدارية وأثرها على بلوغ الأهداف (دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية فى اليمن)، اليمن: مجلة شئون العصر، 10(23).
- عبد الجواد، جمال (مارس2012). تقرير استطلاع آراء قادة الرأى العام إزاء قضايا الفساد والشفافية فى مصر، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE.
- عبد الخالق، ناصف (2006). التضخم الوظيفى فى الجهاز الإدارى الكويتى دراسة تحليلية، الكويت: جامعة الكويت.
- عبد الرحمن، عادل(ابريل2016). مداخل لتقييم الأداء فى الجهاز الإدارى الحكومى " حالات تطبيقية"، القاهرة: مجلة مصر المعاصرة
- عبد الرحمن، عادل(اكتوبر2016). الانحراف الإدارى فى الوظيفة العامة دراسة تطبيقية على محافظة سوهاج، القاهرة: مصر المعاصرة
- عبد الفضيل، محمود (2012). رأسمالية المحاسيب - دراسة فى الاقتصاد الاجتماعى، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
- عبد المنعم، سليمان (2007). ظاهرة الفساد (دراسة فى مدى مواءمة التشريعات العربية لاحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد).

عبد الهادي، أحمد (1997). **الانحراف الإداري في الدول النامية**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.
عبد الوهاب، محمد؛ عثمان، حسين (2000). **أساسيات الإدارة العامة، الإسكندرية دار المطبوعات الجامعية.**

عبود، عبد الغنى (1980). **العقيدة الإسلامية والإيديولوجيات المعاصرة**، ط2، القاهرة: دار الفكر العربي.
عجمية، محمدعبدالعزیز وآخرون (2011). **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

عقيل، أيمن (2008). **مكافحة الفساد: الإطار القانوني والتطبيقي**، القاهرة: مركز دعم التنمية والتأهيل المؤسسي.

على، عشرى (2018). **الشمول المالي وآثره على السياسة النقدية "حالة مصر"**، بحث منشور بمجلة **مصر المعاصرة**، الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، 531 (532)، يوليو وأكتوبر/2018

غانم، السيد (1991). **التوظيف الحكومي في مصر**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
فرجاني، نادر (2012). **تجديد التنفس تحت الماء: التوق للثورة تحت الحكم التسلسلي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 144 لسنة (1988) المعدل بالقانون رقم 157 لسنة (1998).
محمود، صلاح الدين (1993). **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.**

محمود، مروة (أكتوبر2016). **قياس أثر تطبيق خطة العمل على خفض معدلات البطالة في دولة إيرلندا** "نموذج استرشادي لمصر"، القاهرة: **مجلة مصر المعاصرة**، 524.

منظمة الشفافية العالمية (2016). **باروميتر الفساد العالمي - الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.**

مهدي، ساهر. **الفساد الإداري أسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة**، دائرة المفتش العام قسم التفتيش الإداري، منشور على الموقع www.hrdiscussion.com

موقع جريدة الشروق المصرية، يوم (2018/6/24) بقلم محمود اسماعيل
<https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate>

موقع جريدة اليوم السابع المصرية <https://www.youm7.com/story/>

مهنا، محمد (1976/1977). **سياسة الإصلاح الإداري وتطبيقاتها في ضوء مبادئ علم التنظيم والإدارة**، الإسكندرية: دروس أقيمت على طلبة الدراسات العليا كلية الحقوق جامعة الإسكندرية.
نجم، عبود (2000). **أخلاقيات الإدارة في عالم متغير**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

هلال، ناجي (2015). **الجرائم المستحدثة تحليل سو سيولوجي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
هيئة الرقابة الإدارية المصرية، **الجرائم التي تختص بها الهيئة** <http://www.rekaba-.com/accessed>

هيئة الرقابة الإدارية المصرية، **تعريف الفساد الإداري**، <http://www.rekaba.com/accessed>
وزارة الدولة للتنمية الإدارية (أغسطس 2008)، التقرير الثاني بعنوان أولويات العمل وآلياته.

وزارة التنمية الإدارية، أغسطس (2008) لجنة الشفافية والنزاهة، التقرير الثاني: أولويات العمل وآلياته.
<http://www.budget.gov.eg/Budget> منشور على موقع
<https://www.masrawy.com/news/economy>
ياسر، محمد (2016/12/17). المركز الوهمي لمكافحة الفساد... للنصب والاحتيال، أخبار اليوم.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Ades, A. and R. Di Tela (1996). The Causes and Consequences of corruption: A Review of Recent Empirical Contribution " *IDS Bulletin*.
- Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr, Financial Inclusion, Poverty , and Income Inequality in Developing Asia , *ADB Economics Working Paper Series*.
- Gautam, Bose (2010). *Aspects of Bureaucratic corruption*, Australian School of Business University of *New South Wales*.
- Gould, J. (1983). *The effects of Corruption on Administrative Performance: Illustrations Form developing Countries*, World Bank Staff Working, (Washington, D.C., World Bank).
- Grout (1995). Popular capitalism, in M. Bishop et, al., eds., *Privatization and Economic Performance*, London: Oxford University Press.
- Guislain ; Pierre (1997). *The Privatization challenge*, Washin gton D.-C., The World Bank, Regional and Sectorial.
- Johnoson; Gerry, Smith; Stuart, Codling; Brian, (July2000). Micro Processes of institutional change in the context of Privatization, *The Academy of Management Review*.
- Kikeri; Sunita. (1999). *World Bank Experience in: U.N., Privatization of Public Sector Activities*. N.Y, U. N.
- Levi, M et al (Eds) (1996). *The Corruption of Politics and The Politics of Corruption*. Oxford: *Black Well Publication*.
- Martin; James, Grbac; Bruno (Jan1998). Smaller and Larger firms Marketing Activities as a response to economic privatization: Marketing is alive and well in Croatia, *Journal of Small Business Management*.
- Mazis; Michael (1997). Marketing and Public Policy: Prospects For The Future " , " , *Journal of Public Policy and Marketing Spring*.
- Mondal; Wali. (2000). "Privatization and The growth of entrepreneurship in Bangladesh"; *Internaltonal Journal of Commerce and Management*.

- Previtali , Pietro, Cerchiello, Paola (2017).“ Structuring supervisory board for anticorruption strategy: a new application of a compliance system “
Corporate Governance: The International Journal of Business in Society.
- Ramirez; Miguel (1998). Privatization and Regulatory Reform in Mexico and Chile A critical Overview. *Quarterly Review of Economics and finance Fall*.
- Salminen, Ari (et. Al), (2007).*The control of corruption in Finland*,
Administratie Si Management Public Faculty of Public Administration
, University of Vaasa Finland.
- Shaker, Zahra (1993) “Environment, Corporate, Entrepreneurship and financial Performance:A Taxonomic Approach, *Journal of Business Venturing*
- Tracey Strange and Anne Bayley (2008). *Sustainable Development*, OECD, Paris.
- Transparency International (2013). *Global Corruption Barometer*.
- W• B.(2009). *Civil Service Reform and the World Bank*, World Bank Discussion
- W. B.(1996). *World Development Report 1996- From Plan to Market*, wachington
Dc, W. B.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

Abstract

This research aims to identify the economic dimensions of the phenomenon of administrative corruption. and the extend of its various impacts on the process of sustainable development with an application on the case of Egypt. The research addressed the concept of administrative corruption, forms, its elements and its negative effects, with an emphasis on economic causes and effects. After explaining the main out come of the research about reasons and results of administrative corruption the research recommend the following steps to fight administrative corruption in Egypt: (a) Increasing the efficacy and performance of public section and government administrations and addressing the phenomenon of shadow economy; (b) Converting performance and planing budgets instead of fund's budget; (c) Achieving conditions average different governmental authorities performing audeting and control and regulating bodies to direct and intrgrate these efforts in fighting administrative corruption; (d) Stimulate entrepreneurship and support the financial inclusion and reformes of public enterprises.

Keywords: Economic Impacts - Administrative Corruption - Sustainable Development - Regulatory Bodies - Administrative System

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

الخولي، محمد فوزي (2019). الأبعاد الإقتصادية لظاهرة الفساد الإداري وتأثيرها على مسيرة التنمية المستدامة مع التطبيق على مصر. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية*، 56(3)، 37 - 94.

مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية متاحة على:

بوابة بنك المعرفة المصري

Egyptian Knowledge Bank (EKB)

<https://acjalexu.journals.ekb.eg/>

من خلال هذه البوابة، يمكن إرسال الأبحاث الجديدة للتحكيم،